النشاط السياسي لنواب الحلة في البرلمان العراقي ١٩٣٣-١٩٣٩م

أ.د. يحيى كاظم المعموري
كلية التربية-جامعة بابل

المقدمة

انتخب في مجلس النواب خلال فترة الحكم الملكي العديد من الشخصيات التي كان لها دور فاعل في الحياتين السياسية والاجتماعية وكان لواء الحلة من بين مناطق العراق التي رفدت المجلس بعدد من الشخصيات التي كان لها حضور مؤثر في البرلمان العراقي من خلال مشاركتها في النقاشات السياسية وإبداء ملاحظاتها واقتراحاتها على القضايا الوطنية التي تتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية. زيادة على مطالبتهم بتطوير الجيش وتوسيعه لإدراكهم إن هيبة الدول واحترامها تكمن في قوتها العسكرية على الأرجح.

وقد تناولت الدراسات التاريخية نشاطات نواب بعض الألوية العراقية بشكل جماعي أو انفرادي لكن نواب الحلة لم يأخذوا نصيبهم من البحث والتقصي بل إن معظمهم غير معروف لدى الباحثين و حتى سكان مناطقهم رغم المشاركات الفاعلة والأطروحات السياسية لبعضهم التي أدلوا بها داخل قبة البرلمان. ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا هذا الموضوع محاولة للكشف عما تحدث به هؤلاء النواب في المجال السياسي حصراً وللدورات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة، أما طروحاتهم في المجالات الأخرى فسنتناولها في بحوث أخرى.

وجاء سبب اختيارنا هذه الدورات لوقوع محاضرها بين أيدينا أولاً، ولأن تغطية كل نواب الحلة في العهد الملكي ببحث واحد أمر تكتنفه الصعوبات ثانياً زيادة على ان هذه الدورات تغطي تقريباً فترة الملك غازي.

ولا يخفى أن التصدي لدراسة نشاطات أعضاء مجلس النواب تكتنفه بعض الصعوبات ومنها صعوبة الحصول على محاضر المجلس الموجودة في مناطق محدودة ومنها المكتبة الوطنية في بغداد. وتمنع استعارتها أو تصويرها مما يتطلب الجلوس هناك ولأيام طويلة وهو أمر صعب في الوقت الحاضر.

قسمنا البحث على فصلين ، الأول تناولنا فيه الجذور البرلمانية في العراق وتشكيل المجلس التأسيسي والذين مثلوا الحلة فيه وما رافق ذلك من أحداث ، وتأسيس مجلس النواب العراقي وعدد الدورات التي شهدها البرلمان وأعضاء المجلس الذين مثلوا الحلة حتى عام ١٩٣٩، أما الفصل الأخر فتناولنا فيه الأحاديث السياسية التي أدلى بها نواب الحلة في الدورات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتي تتعلق بالجوانب الوطنية ومنها تقوية الجيش العراقي وتعزيزه وتطبيق نظام التجنيد الإلزامي وإصدار قوانين العفو العام عن الذين عارضوا الحكومة ورفعوا السلاح ضدها ومطالبتهم بتعزيز الوحدة الوطنية والتقارب العربي وتعزيز مكانة العراق الدولية كما تطرق الفصل إلى أهم الأحداث الداخلية ومنها انقلاب بكر صدقي وموقف نواب الحلة منه وأخيرا رأي نواب الحلة بعلاقات العراق الخارجية والاتفاقيات مع الدول الأخرى وفي الخاتمة تطرقنا إلى أهم ما توصلنا إليه من استنتاجات.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة يأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب التي شكلت العمود الفقري للبحث إضافة إلى عدد من الوثائق غير المنشورة ورسائل واطاريح جامعية وعدد من الكتب العربية والأجنبية والصحف. وأخيرا نضع هذا البحث بين أيدي المقومين الأفاضل لبيان رأيهم فيه. عسى ان نكون قد وفقنا ومن الله نستمد العون.

الفصل الأول

جذور الحركة البرلمانية في العراق

إذا ما أردنا الحديث عن نشاط ممثلي لواء الحلة المنتخبين ودورهم السياسي والإداري في مجلس النواب لابد من المرور ولو بشكل سريع على جذور الحركة البرلمانية العراقية بوجه عام، فمن المعروف إن العراق قد خضع كغيره من أجزاء الوطن العربي إلى سيطرة العثمانيين منذ دخولهم بغداد عام ١٥٣٤ واستمرت هذه السيطرة ما يقرب من أربعة قرون فصار من الطبيعي أن يتأثر سلباً أو إيجابا بكل ما يستجد في تلك الدولة. فحينما دعا السلطان عبد الحميد الثاني[١] إلى تشكيل مجلس المبعوثان (النواب) وفقاً للدستور العثماني الذي كان قد صدر في ٢٣كانون الأول ١٨٧٦ تأثر العراقيون بذلك الإجراء وقرروا المشاركة في هذه الانتخابات وبعد إجراء هذه الانتخابات مثل العراق في مجلس المبعوثان[٢] ستة من العراقيين وهم رفعت بك وعبد الرزاق الشيخ قادر ومناحيم دانيال من بغداد وعبد الرحمن أفندي الزهير ومحمد أفندي العامر من البصرة وعبد الرحمن وصفي بك آل شريف بك من الموصل [٣] وعلى الرغم من إن العراقيين كانوا قد رحبوا بفكرة الحياة البرلمانية واستقبلوها بحماس كبير إلا أن أغلبهم لم يكن على اطلاع على ما كان يحدث في أروقة المجلس في الأستانة.[٤] لكن الحقيقة تدعونا إلى القول أن هذه الانتخابات كانت البدايات الحقيقية للحياة البرلمانية في العراق.

إلا إن هذه التجربة لم تستمر طويلاً بسبب مخاوف السلطان عبد الحميد منها لأنه وجد فيها ما يهدد عرشه، فبعد اندلاع الحرب بين بلاده من جهة وروسيا القيصرية من جهة أخرى عام ١٨٧٧م وجد الفرصة سانحة للتخلص من مجلس المبعوثان فأصدر قراراً بحله في ١٤ شباط ١٨٧٨[٥] وبعد ما تخلص عبد الحميد من هذا المجلس عاد ليمارس دوره الاستبدادي وتسلطه المقيت على الشعوب التي كانت ترزح تحت سيطرته الأمر الذي دفع تلك الشعوب بما فيهم الأتراك إلى العمل على التخلص من هذه السياسة المستبدة خاصة بعد ما ذاقوا طعم الحياة البرلمانية وايجابياتها وتنسموا رائحة الحرية ولو إلى حين فعملوا على مناهضة سياسة عبد الحميد بطرق مختلفة وعلى رأس هذه الطرق تشكيل جمعيات علنية وسرية هدفها فضح أساليب ومساوئ الحكم الدكتاتوري ألحميدي، وتوعية الطبقات المثقفة وحثهم على العمل من أجل تقويض ذلك النظام، وقد تمخضت هذه المحاولات عن قيادة جمعية الاتحاد والترقي انقلابا عام ١٩٠٨ أجبر عبد الحميد على إعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦[٦].

عقدت الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ومنها الشعب العراقي آمالها على قادة الانقلاب واخذوا يتطلعون إلى التحرر والاستقلال وأيدوا كل خطوات الانقلابيين وباركوا مساعيهم طامعين وراء ذلك إلى انتخابات حرة نزيهة تنقذهم من الفاقة التي هم فيها[٧] وكان من نتيجة الانقلاب أن اضطر عبد الحميد الثاني إلى إصدار مرسوم في تموز من عام ١٩٠٨ دعا فيه إلى إجراء انتخابات في الولايات التابعة للدولة العثمانية وحدد شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ١٩٠٨ موعداً لإجرائها. [٨] لكن آمال الشعب العربي والشعوب الأخرى بجمعية الاتحاد والترقي تبددت بمرور الوقت وتبين إن سياسة هذه الجمعية لم تكن بأفضل من سياسة السلطان عبد الحميد في استبدادها، وحين شعر الاتحاديون بمعارضه لهم في البرلمان من أبناء الشعوب المضطهدة وتعالت الأصوات في طلب الحرية والاستقلال قرروا حل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ ثم دعوا إلى انتخابات جديدة. [٩] وبعد إجراء الانتخابات الجديدة مارس الاتحاديون كل الأساليب الملتوية والقذرة بما فيها التزوير واستعمال القوة التي ضمنوا من خلالها أكثرية ساحقه في المجلس الجديد.

على الرغم من سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على غالبية مقاعد البرلمان سرعان ما أجبرت السلطان محمد الخامس[١٠] على إصدار مرسوم بحل هذا المجلس في (١٣ آب ١٩١٢)، وفي أواخر عام ١٩١٣ وفي بداية عام ١٩١٤ أجريت انتخابات جديدة لمجلس المبعوثان فاز فيها مرشحوا جمعية الاتحاد والترقي وبالأساليب والطرق نفسها التي اتبعوها في المرة السابقة[١١]، لكن السلطان محمد الخامس تذرع بقيام الحرب العالمية الأولى فألغى المجلس في آب من عام

١٩١٤[١٢] وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في (٥ تشرين الثاني عام ١٩١٤) سارعت بريطانيا إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وبما إن بريطانيا كانت تخطط سلفاً لاحتلال العراق وقد كرست نفوذها الاقتصادي والسياسي فيه قبل إعلان الحرب بفترة طويلة لاسيما في ميادين الري والزراعة والتجارة[١٣] وجمع المعلومات العسكرية عن طريق ضباط استخباراتها. لذا أوعزت إلى (الجنرال) ديملامين قائد القوات البريطانية في الخليج العربي الى التوجه نحو العراق. فأحتل الفاو في(٦ تشرين الثاني ١٩١٤) واستمر تقدم القوات البريطانية حتى تم لهم احتلال بغداد في (١١ آذار ١٩١٧)[١٤]، فأصدر الجنرال مود بيانه الشهير إلى أهالي بغداد ادعى فيه أنهم جاءوا محررين لا فاتحين ثم جاءت بنود الرئيس الأمريكي ولسن في تشرين أول ١٩١٨ حول أحقية الشعوب في تقرير مصيرها بعدها صدر التقرير الانكليزي الفرنسي في(٧ تشرين ثاني ١٩١٨) الذي أكد على تحرير الشعوب وتأسيس حكومات وطنيه تدير بلدانها بطرق ديمقراطيه تستمد سلطاتها من رغبات السكان الوطنيين أنفسهم[١٥]، ولم يمض وقت طويل على هذه الوعود حتى راجت بين أبناء الشعب العراقي فكرة تنصيب احد أنجال الشريف حسين ملكاً على العراق[١٦].

ومن أجل تهدئة السكان وإبعادهم عن إثارة المشاكل بوجه قوات الاحتلال ومطالبتهم بالاستقلال، ومن اجل أن تظهر بريطانيا صورتها أمام الرأي العام بأنها راعيه للديمقراطية والحرية وإنها جاءت فعلاً لتحقيق رغبات الشعوب خولت مندوبها السامي في العراق في (٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨) إجراء استفتاء عام لبيان رأي الشعب العراقي في النقاط الآتية:

١- هل يرغبون إقامة دوله عربيه واحدة تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج العربي تحت وصاية بريطانيا؟

٢- هل يرغبون بتنصيب أمير عربي على رأس هذه الدولة؟

٣- إذا وافقوا فمن هو الأمير الذي يفضلونه؟

جدير بالذكر أن بريطانيا حاولت استغلال عملية الاستفتاء لصالحها وتحركت على زعماء العراق من رجال دين وشيوخ عشائر ووجهاء مدن من اجل ضمان بقاء سلطة البريطانيين، ففي (١١ كانون الأول ١٩١٨) وصل ولسن إلى النجف وفي اليوم الثاني عقد اجتماعاً مع السيد كاظم اليزدي ثم عقد اجتماعاً آخر في يوم ١٣ من الشهر نفسه في دار الحكومة في الكوفة حضره بالإضافة إلى ولسن نوبري (الحاكم السياسي للشامية والنجف) وعدد من شيوخ العشائر والوجهاء ومنهم الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر والسيد محسن أبو طبيخ والسيد علوان الياسري والسيد هادي النقيب وغيرهم[١٧]، فسأل ولسن الحاضرين هل تريدون حكمنا أم حكومة عربيه؟ فانبرى له هادي النقيب وأجاب ((لا نريد سوى بريطانيا)) فنهض عبد الواحد الحاج سكر ورد عليه بنبره ثورية ((بل نريد حكومة وطنية عربية)) فسأله ولسن هل هذا رأيك أم رأي الجميع ؟ فأجابه الشيخ عبد الواحد ((بل هو رأيي الشخصي ولابد أن أكثر الحاضرين يؤيده)) وبالفعل فقد أيده أكثر الحاضرين فتوتر الجو وازورت عينا ولسن فطلب علوان الياسري تأجيل الإجماع وإمهالهم فرصه للتفكير واخذ رأي علماء الدين في أمر خطير كهذا وانفض الاجتماع وغادر ولسن متوجهاً إلى بغداد[١٨].

وأشارت المس بيل إن المجتهدين في كربلاء والكاظمية حرموا على المسلمين أن يصوتوا لغير تشكيل حكومة إسلامية ((فبلغ الاختلاف حداً أوقف سير الاستجواب))[١٩]، ولابد من الإشارة إلى أن عددا من المشايخ والوجهاء استفسروا من الشيخ محمد تقي الشيرازي عن رأيه في الانتخابات ((وهل يجوز للمسلم أن ينتخب غير المسلم للأمارة علينا أم يجب اختيار المسلم)) فكانت فتواه الشهيرة ((ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للأمارة والسلطة على المسلمين)) فكانت هذه الفتوى أخطر فتاوى الجهاد التي أعلنها رجال الدين بوجه الاحتلال البريطاني ولا نبالغ إذا قلنا إنها كانت الرصاصة الأولى لثورة ١٩٢٠ التي أفشلت كل مخططات بريطانيا بعد ما تأثرت بها مدن العراق وطوائفه المختلفة.[٢٠] وفي الفترة الواقعة بين (٢١ كانون الأول ١٩١٨) و(٢٢ كانون الثاني ١٩١٩) جرى الاستفتاء وكانت النتائج قد أشارت إلى أن المدن بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء رغبت في الاستقلال على أن يكون الحكم مقيداً بمجلس منتخب من

العراقيين بعدها انتخب مندوبون يمثلون طوائف الشعب العراقي كافة الذين اجمعوا في مطالبيهم التي رفعوها إلى سلطات الاحتلال في (٢٢ كانون الثاني ١٩١٩) على قيام حكومة عربية يرأسها ملك عربي من أنجال الشريف حسين على ان تكون مقيده بمجلس تشريعي وطني[٢١]، لكن الأحداث أكدت زيف وعود الحلفاء بعد نشر مقررات مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان من عام ١٩٢٠، هذا المؤتمر الذي وزع الانتدابات على الدول المنتصرة فكانت ضربه قاسيه لآمال الشعب العراقي المتطلع إلى التحرير والاستقلال، وما أن أعلن الانتداب حتى هاجت النفوس وعلت الأصوات ألمطالبه بالاستقلال بالطرق المختلفة[٢٢]، فسارعت الحركة الوطنية إلى عقد الاجتماعات والقيام بالتظاهرات وقدمت الاحتجاجات وكلها تتمحور حول استقلال العراق.

وكانت مدينة الحلة قد تأثرت بفتوى الشيخ الشيرازي وتوجيهاته لمقاطعة المحتل والمطالبة بالاستقلال. ففي (حزيران من عام ١٩٢٠) وصلت رسالة من الشيرازي إلى أهالي الحلة تدعوهم للمطالبة بحقوقهم الشرعية بالطرق السلمية فقام عدد من شباب الحلة بتوجيه من بعض الوجهاء بتعليق الإعلانات في سوق الحلة الكبير دعوا الناس فيها إلى القيام بوجه الحكومة والقيام بحمله شعواء ضد الذين يتصلون بالبريطانيين [٢٣]، وفي ثاني ايام عيد الفطر المصادف (١٩حزيران١٩٢٠) خرج المنادي في شوارع الحلة وهو ينادي ((في هذه الليلة اجتماع عمومي في الجامع الكبير لسماع مكتوب آية الله الشيرازي.. الحاضر يبلغ الغايب)) وعقد الاجتماع في الموعد المحدد وارتقى المنبر الشيخ (محمد الشهيب) وتلى رسالة الشيرازي ثم ألقى عدد من وجهاء الحلة كلماتهم ومنهم الشيخ عبد الحسين رؤوف الأمين (زعيم حرس الاستقلال في الحلة) والشيخ عبدالسلام الحافظ (خطيب أهل السنة) وكانت هذه الكلمات تتمحور حول استقلال العراق وانتخاب احد أنجال الشريف حسين ملكاً عليه[٢٤]، وفي اليوم التالي تجمع أهالي الحلة وبأعداد كبيره لانتخاب مندوبيهم وتوضيح آراء الحليين بمستقبل بلادهم. وعند سماع حاكم الحلة السياسي (بولي) بذلك أرسل ممثله المدعو (خيري الهنداوي) الى مكان الاجتماع لتشتيت الناس ومنعهم من التجمع إلا أن الهنداوي قد تحركت عنده الروح الوطنية وأبى إلا أن ينقلب على سيده ووقف إلى جانب الحليين وألقى خطبة حماسية تخللتها أبيات من الشعر أثارت مشاعر المجتمعين وزادت من حماسهم بل انه دعا إلى استعمال القوة ضد المحتلين حتى تحقيق الاستقلال ودعا إلى وحدة العراقيين بكل طوائفهم ودياناتهم وقومياتهم ونتيجة لتطور الأحداث قامت السلطات البريطانية باعتقال الهنداوي ورؤوف الامين وعبد السلام الحافظ وآخرين ونفتهم إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي، وادعت المس بيل إن هذا النفي أدى إلى زوال التوتر في منطقة الحلة[٢٥] لكن الحقيقة تدعونا إلى القول أن بيل قد جانبت الصواب في كلامها هذا لان الأحداث المتسارعه قد أثبتت العكس فقد كانت الاعتقالات ونفي الوطنيين احد الأسباب الرئيسة في تفجير الثورة في (٣٠ حزيران ١٩٢٠) والتي كان من ابرز نتائجها تغيير سياسة بريطانيا في العراق وتأليف حكومة وطنية مؤقتة تم تشكيلها في(٢٥ تشرين أول ١٩٢٠) برئاسة عبد الرحمن النقيب.

وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد للفترة من (١٢-٣٠ آذار ١٩٢١) نوقشت قضايا متعددة من بينها مستقبل العلاقات العراقية البريطانية والمصادقة على ترشيح فيصل بن الحسين لعرش العراق وطبيعة تشكيل القوات العراقية الجديدة وقد تم بالفعل تتويج فيصل ملكاً على العراق في(٢٣آب ١٩٢١) وقد أعلن الملك في خطابه الذي ألقاه في حفل التتويج أن من أولويات إعماله هي المباشرة بانتخابات مجلس تأسيس يضع دستوراً للبلاد وقانونا لانتخاب مجلس نيابي منتخب في العراق[٢٦]، ولم يمر وقت طويل على تتويج الملك فيصل حتى قدم المندوب السامي مسودة أول معاهدة لتنظيم العلائق بين البلدين والتي سميت بالمعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ والتي رفضتها الحركة الوطنية وعدتها الوجه الآخر للانتداب[٢٧]، إلا أن مجلس الوزراء العراقي قد صادق على هذه المعاهدة في(١٠تشرين الأول ١٩٢٢) بضغط من المندوب السامي على أن تتم المصادقة عليها من المجلس التأسيسي المنتخب والذي حددت مهامه بالأمور التالية:

١-البت في المعاهدة العراقية البريطانية.

٢-سن الدستور العراقي.

٣-سن قانون انتخابات المجلس النيابي[٢٨].

وفي (٢١تشرين أول ١٩٢٢) صدرت إرادة ملكية لأجراء انتخابات المجلس التأسيسي وهو أول المؤسسات البرلمانية الواجب تشكلها في العهد الملكي، غير أن الانتخابات سرعان ما تلكأت أثر إصدار رجال الدين فتوى بتحريم الانتخابات وكان على رأس المعارضين الشيخ مهدي الخالصي و حسين النائيني و أبو الحسن الأصفهاني وقد صدرت هذه الفتوى في(٨ تشرين ثاني ١٩٢٢) في كربلاء والنجف والكاظمية وقد عجزت وزارة النقيب انجاز هذه المهمة الأمر الذي اضطرها إلى الاستقالة في (١٦تشرين ثاني ١٩٢٢) متذرعا باعتلال صحته[٢٩].

وصدرت الإرادة الملكية بتكليف عبد المحسن السعدون لتشكيل وزارة جديدة فألفها في (١٨تشرين الثاني ١٩٢٢) وقد اتخذ الخطوات الحثيثة لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي متبعاً سياسة الشدة لتحقيق هذا الهدف[٣٠] غير إن السعدون بدا محرجاً أمام فتاوى ألمقاطعه التي أدت إلى توقف إجراء الانتخابات في بعض مناطق الفرات الأوسط فأراد السعدون أن يحقق هدفه بأي وسيلة بما فيها استعمال القوة. فأصدر أمره باعتقال بعض رجال الدين ونفيهم إلى الخارج[٣١] غير أن السعدون قدم استقالته بشكل مفاجئ قبل إكمال الانتخابات على الرغم من أن وزارته قطعت شوطاً كبيراً في إجراء الانتخابات فصدرت الإرادة الملكية إلى جعفر العسكري بتشكيل الوزارة فألفها في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢) وكانت من أولى مهام وزارته إكمال انتخابات المجلس التأسيسي وحدد يوم (٢٥شباط١٩٢٤) موعداً نهائياً للانتخابات وتمت بالفعل بالوقت المحدد وتمخضت النتائج النهائية للانتخابات عن مائة عضو وهو العدد المقرر للمجلس التأسيسي [٣٢] وفيما يتعلق بموقف أهالي الحلة من الدعوة إلى انتخابات المجلس التأسيسي فقد كان ضعيفاً وكان السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في الفتاوى التي حرمت هذه الانتخابات فكان لها تأثير في نفوس الناس.

جدير بالذكر أن الإدارة البريطانية كانت عازمة منذ البداية على ضرورة التعاون مع رؤساء العشائر وكبار الملاكين لأنها كانت تعتقد أن (من يسيطر على شيوخ العراق يسيطر على العراق) وبالتالي تستطيع تحقيق أهدافها، لذا سعت هذه الإدارة جاهده إلى إقناع رؤساء العشائر إلى الدخول في المؤسسات البرلمانية على الرغم من أن هؤلاء لم تكن لديهم فكرة في الخوض في مثل هذا المعترك لاسيما إن فكرة إشراك العشائر لم تكن مألوفة في العهد العثماني وأمر طبيعي إن السلطات البريطانية لم تستثن بعض مشايخ الحلة من الدخول في المجلس التأسيسي على الرغم من عدم اشتراك أي من رؤساء عشائر الحلة في مجلس المبعوثان العثماني[٣٣] ومن المرجح إن استعمال هذا الإجراء هو واحد من الألاعيب التي استعملها البريطانيون من اجل تفتيت حدة مقاطعة الانتخابات لاسيما إن منطقة الفرات الأوسط تأثرت أكثر من غيرها بفتاوى تحريم الانتخابات، زيادة على ضمان أكثر الأصوات لتأييد المشاريع البريطانية في المناقشات التي سوف تجري في جلسات المجلس التأسيسي المزمع تشكيله، لذا أقدمت الحكومة بتوجيه من السلطات البريطانية على إجراء تعديل على انتخابات المجلس التأسيسي بقرار أصدرته في (٥ أيلول ١٩٢٣) سمح بموجبه بإشراك العشائر أسوة بأهل المدن وكان هذا التعديل لصالح شيوخ العشائر لان عدد ممثليهم قد ازداد داخل المجلس وتضاعف عدد ممثليهم ووصلت نسبتهم بعد إجراء الانتخابات إلى نحو ٤١% وفي المحصلة النهائية لانتخابات المجلس التأسيسي أنتخب ستة نواب عن لواء الحلة ثلاثة منهم رؤساء عشائر وهم كل من الشيخ سلمان البراك والشيخ عمران السعدون والشيخ عداي الجريان زيادة على عبد الرزاق الشريف وهو من وجهاء مدينة الحلة ورؤف الجادرجي وهو من كبار ملاكي الأراضي ومزاحم الباجه جي وهو من مدينة بغداد[٣٤].

أفتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار ١٩٢٤) ويعد افتتاحه يوماً مشهوداً في تاريخ العراق المعاصر لأنه أول مجلس منتخب وانه أول خطوه نحو الحياة الديمقراطية رغم كل السلبيات والعيوب التي رافقت عملية الانتخابات بل وحتى القرارات والمهام التي اتخذها المجلس في أثناء انعقاد جلساته وأولى المهام التي أنجزها المجلس هي المصادقة على الاتفاقية العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ بعد مناقشات حامية ومعارضة لها داخل المجلس ولولا الضغوط التي مارسها

المندوب السامي على الملك والوزارة وأعضاء المجلس التأسيسي لما تمت المصادقة عليها في مساء (١٠حزيران ١٩٢٤) وبعد تصديق المعاهدة جرت مناقشة لائحة القانون الأساسي (الدستور) وتمت المصادقة عليها في (١٠ تموز ١٩٢٤) وأخيرا صادق المجلس في (٢آب ١٩٢٤) على قانون انتخاب مجلس النواب بعدها أنهت الإرادة الملكية في (٣آب ١٩٢٤) أعمال المجلس التأسيسي وذلك لاختتام إعماله[٣٥].

انطوى دخول رؤساء العشائر في ميدان العمل البرلماني على العديد من المعطيات كان في مقدمتها ازدياد القوه المؤثرة للعشائر العراقية وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في الكثير من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق نتيجة للتركيبة الاجتماعية القائمة على العصبية فقد حقق الشيوخ في أثناء مناقشة القانون الأساسي العراقي امتيازات ومكاسب مهمة للعشائر منها استثناء ممثلي العشائر شرط القراءة والكتابة في عضوية مجلس النواب و استطاعوا تغيير بعض المواد بما ينسجم مع العرف العشائري و ظهر من خلال تلك المناقشات بوادر استغلال رؤساء العشائر للمؤسسة السياسية لمنافعهم الشخصية على وفق هذا السياق ظهر دور رؤساء العشائر في أول مؤسسة تشريعية للدولة العراقية[٢٦].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد انتمى الكثير من رؤساء العشائر وشيوخها إلى أحزاب مثلت مصالحهم الشخصية وطبقاتهم الاجتماعية التي لم تتعارض مع سياسة الحكومات التي كانت قائمة آنذاك. لكن تطور الأحداث ونتيجة لتطور الوعي الوطني أو لأهداف شخصية أو فئوية دفع البعض الآخر إلى الدخول في أحزاب المعارضة سواء أكان ذلك في البرلمان أم خارجه الأمر الذي أدى إلى انزعاج الدوائر البريطانية والحكومية، لذا خضعت تحركات رؤساء العشائر ممن هم ليسوا باتجاه الحكومة إلى مراقبة السلطات الأمنية وتحذيراتها ففي التقرير الذي أرسلته وزارة الداخلية إلى متصرفيات الحلة والديوانية وكربلاء عام ١٩٣٢ حذرت فيه الحكومة الشيوخ المعارضين من مغبة عقد اجتماعات مناوئه للحكومة على الرغم من أن التقرير نبه على أن الحكومة قوية لا تخشى أي اجتماع وإنها لا تتردد في معاقبة أي عشيرة مهما كانت مكانتها[٣٧] وفي جواب متصرفية لواء الحلة إلى وزارة الداخلية بأن اجتماعات بعض رؤساء العشائر مستمرة بهذا المجال وان بعض رؤساء عشيرة آل فتلة في منطقة الهندية في نيتهم عقد اجتماع في مدينة الحلة وتم تحذيرهم من عقد مثل هذه الاجتماعات[٣٨] ورغم مراقبة الحكومة وتحذيراتها فقد تكررت الاجتماعات وامتدت إلى بغداد وحضر بعضها الشيخ عمران السعدون من شيوخ آل فتلة وتمخضت تلك الاجتماعات عن تقديم مطالب إلى الملك حول قلة النواب الممثلين للعشائر في المجلس النيابي، زيادة على أمور أخرى وهذا ما أثر في تنامي الزعامة العشائرية في الحياة السياسية والبرلمانية[٣٩] ومن اجل تشكيل مجلس نيابي منتخب في العراق باشرت الحكومة بتنظيم عملية الانتخاب فقسمت العراق إلى ثلاث دوائر انتخابيه الأولى الشمالية وتشمل الموصل وكركوك والسليمانية والثانية وتشمل ألوية بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت أما المنطقة الثالثة وتشمل ألوية المنتفك والعمارة والبصرة على أن تنتخب كل دائرة نوابا عن دائرتها[٤٠].

بدأت انتخابات مجلس النواب في (٨ حزيران ١٩٢٥) في عهد وزارة ياسين الهاشمي التي استقالت في (٢١ حزيران ١٩٢٥) وأتمتها من بعده وزارة عبد المحسن السعدون (٢٦ حزيران ١٩٢٥– ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) التي شهد عهدها أول جلسات مجلس النواب العراقي التي افتتحها الملك فيصل في(١٦ تموز ١٩٢٥) بخطاب العرش. ثم انتخب رشيد عالي الكيلاني رئيساً لأول دورة في أول مجلس نيابي عراقي، بلغ عدد النواب في هذه الدورة ثمانية وثمانين نائباً منهم أربعه يمثلون المسيحيين وأربعة آخرون يمثلون اليهود، جديراً بالذكر أن الانتخابات النيابية في العراق لن تسلم من تدخل الوزارات المتعاقبة وكثيراً ما كان النواب يفرضون فرضاً على المنتخبين وتعرف أسماؤهم قبل موعد الانتخابات بوقت طويل[٤١].

وقد مثل الحلة في الدورة الانتخابية الأولى التي استمرت من (١٦ تموز ١٩٢٥) حتى (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨) خمسة نواب كان الثقل العشائري فيها واضحاً فقد انتخب اثنان من شيوخ العشائر هما الشيخ سلمان البراك والشيخ عمران السعدون إضافة إلى رؤوف الجادرجي وعبد اللطيف الفلاحي ومزاحم الباجه جي[٤٢].

أما الدورة الانتخابية الثانية التي جرت انتخاباتها في (٩ مايس ١٩٢٨) وعقدت جلستها الأولى في (١٩ مايس ١٩٢٨) فقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك وعبد الرزاق الازري واحمد الراوي ومصطفى اسماعيل ورؤوف الجوهر(٤٣).

وابرز ما شهدته الدورة الثانية مسألة توقيع معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وموقف المعارضة داخل البرلمان منها الأمر الذي أدى إلى إصدار الملك فيصل إرادة ملكية بحل المجلس في (١ تموز ١٩٣٠) والبدء بانتخابات جديدة.

أما الدورة الانتخابية الثالثة فقد جرت انتخاباتها في (١٠ أيلول ١٩٣٠) وعقدت جلستها الأولى في (١ تشرين الثاني ١٩٣٠) وقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك وابراهيم الواعظ و رؤوف الأمين و رؤوف الجوهر و عبد الرزاق الروشيدي(٤٤).

وفي هذه الدورة ظهر الوعي البرلماني لرؤساء عشائر الفرات الأوسط بما فيهم رؤساء عشائر الحلة فحينما شعروا بقلة تمثيلهم في هذه الدورة أعلنوا احتجاجهم وتذمرهم وطالبوا برفع نسبة تمثيلهم في مجلس النواب، وقد ظهرت بيانات منددة بالانتخابات النيابية وطالبت بمقاطعتها وذكرت بعض المصادر إن بعض هذه البيانات قد لصق على احد الجدران في ناحية الكفل التابعة إلى لواء الحلة وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على تنامي اهتمام الشيوخ بالمجلس النيابي لتمثيل مناطقهم من جهة، ولمنافعهم الخاصة من جهة أخرى(٤٥).

وكانت أولى مهام هذا المجلس المصادقة على معاهدة عام ١٩٣٠، وتم بالفعل المصادقة على هذه المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠)، جدير بالذكر إن المجلس قد حل بإرادة ملكيه في (٨ تشرين الثاني ١٩٣٢) بوصف إن هذا المجلس قد جاء أصلا للمصادقة على هذه المعاهدة.

وفي عهد وزارة ناجي شوكت (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ – ٨ آذار ١٩٣٣) تم إجراء انتخابات الدورة الرابعة في (١٠ كانون ألأول ١٩٣٣) وتمخضت عن مجلس نيابي جديد عقد جلسته الأولى في (١٨ آذار ١٩٣٤) وقد مثل لواء الحلة فيه سلمان البراك وعمران الحاج سعدون ومصطفى عاصم وهاشم الكيلاني وعبد الرزاق شريف(٤٦).

وفي (٤ أيلول ١٩٣٤) صدرت الإرادة الملكية بحل هذا المجلس وبعد تشكيل وزارة علي جودت الأيوبي في (٢٧ آب ١٩٣٤– ٢٧ شباط ١٩٣٥) أقدمت هذه الوزارة على حل مجلس النواب في (٤ايلول ١٩٣٤) وجرت انتخابات جديدة في (٦كانون أول ١٩٣٤) أسفرت عن الدورة الانتخابية الخامسة وقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك وسليمان الباجةجي وعداي الجريان ومحمد عبد الحسين و علوان الحاج سعدون(٤٧).

وفي عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي شكلها للفترة من (١٧آذار ١٩٣٥– ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) والتي كان من أولى مهامها حل مجلس النواب في (٩ نيسان ١٩٣٥) أعقبها انتخابات الدورة السادسة في (آب ١٩٣٥) نتج عنها مجلس نواب جديد. ونتيجة لزيادة عدد سكان العراق ارتفع عدد النواب من ٨٨عضوا في الدورات السابقة إلى ١٠٨اعضاء، واجتمع المجلس الجديد في ٨آب ١٩٣٥، وارتفع عدد ممثلي لواء الحلة من خمسة أعضاء إلى ستة وهم كل من سلمان البراك وعبود لهيمص وجعفر صميدع وداود السعدي وعلوان العبود وعلوان الحاج سعدون(٤٨)، ونتيجة للأحداث التي شهدها العراق بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ حلت وزارة حكمت سليمان التي أعقبت وزارة ياسين الهاشمي المجلس النيابي في (٣١ تشرين أول ١٩٣٦) وتم انتخاب الدورة السابعة في (٢٠ شباط ١٩٣٧) الذي عقد أول جلساته في ٢٧ شباط من هذه السنة وقد مثل لواء الحلة فيه كل من كامل الجادرجي و نجيب الراوي ومحمد الرشيد وعبد المحسن الجريان ومخيف الكتاب وعمران الحاج سعدون(٤٩)، غير إن مقتل بكر صدقي في آب من عام ١٩٣٧ وما أعقبه من تداعيات أدت إلى إقالة وزارة حكمت سليمان وتشكيل وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي (١٧ آب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الأول١٩٣٨) ونتيجة لسياسة إسدال الستار التي اتبعها المدفعي قرر حل المجلس النيابي في(٢٦ آب ١٩٣٧)، وفي (١٨ كانون أول ١٩٣٧) تم

انتخاب مجلس جديد أسفر عن الدورة الثامنة التي عقدت أولى جلساتها في ٢٣ كانون أول وقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك وعبد المحسن الجريان و دوهان الحسن وابراهيم الواعظ وعبد الهادي الظاهر وعمران الحاج سعدون[٥٠].

وبعد ان شكل نوري سعيد وزارته في (٢٥ كانون الأول ١٩٣٨)، صدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب في (٢٢شباط ١٩٣٩) لكن مقتل الملك غازي في ٤ نيسان من عام ١٩٣٩ استدعى ضرورة عقد مجلس النواب للمصادقة على ترشيح الأمير عبد الإله وصيا على العرش وبما إن الانتخابات الجديدة لم تنجز بعد الأمر الذي دفع الحكومة إلى استدعاء المجلس المنحل إلى الاجتماع في (٦نيسان ١٩٣٩) حتى يصادق على الترشيح بناء على أحكام المادة ٢٢ من الدستور العراقي. بعدها أجريت انتخابات جديدة في حزيران ١٩٣٩ مثلت الدورة الانتخابية التاسعة. مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك و صادق كبه وعبد الهادي الظاهر ومحمد الباقر وعبود لهيمص وعلوان الحاج سعدون [٥١]، ومن خلال نظرة سريعة على ما تقدم نجد إن عدد الدورات الانتخابية منذ انتخاب الدورة الأولى سنة ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٩ تسع دورات انتخابية ،كان معظم هذه الدورات قصيرة الأجل بحيث إن الدورة السابعة لم يزد عمرها على الستة أشهر فقط من (٢٧ شباط ١٩٣٧ –٢٧ حزيران ١٩٣٧) ولم تكتمل أي من هذه الدورات مدتها القانونية المقررة وهي أربع سنوات عدا الدورة الانتخابية التاسعة وتأسيسا على ذلك يمكن أن نستنتج إن السلطة التشريعية ضعيفة وان أمر حل المجلس أو بقائه مرهون بإرادة رئيس الوزراء الذي يصعد إلى دفة الحكم والذي يرغب في مجلس تكون أغلبية أعضائه موالين لسياسته لذا كثيرا ما يحل المجلس ويأتي بغيره بمجرد تغيير الوزارة.

الفصل الثاني

الجانب السياسي

شارك نواب الحلة في إبداء آرائهم وملاحظاتهم، في المناقشات التي أخذت طابعا سياسيا ووطنيا، الا ان هذه المشاركات كانت قليلة بشكل عام قياسا بعدد من مثل الحلة في مجلس النواب من جهة أو عدد اللوائح التي تتعلق بالجوانب السياسية من جهة أخرى. علما أن بعض نواب الحلة قلما يبدون آراءهم في المناقشات بشكل عام بل إن بعضهم كثير التغيب من جلسات المجلس. فعلى سبيل المثال أن نائب الحلة عداي الجريان لم يحضر من جلسات الدورة الخامسة التي استمرت من (٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م) إلى (١١ آذار ١٩٣٥م) التي كان عدد جلساتها (٢٠) عشرون جلسة ولا مرة واحدة وذلك بسبب مرضه[٥٢] في حين أن النشاط كان واضحا لآخرين أمثال سلمان البراك، الذي انتخب نائبا لرئيس مجلس النواب في الجلسة الأولى للدورة الانتخابية الخامسة التي عقدت في (٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م)[٥٣]. ولقد ترأس عدة جلسات لمجلس النواب وبكفاءة عالية بغياب رئيس المجلس.

ففي الجلسة السادسة عشرة التي عقدت في (٥ شباط ١٩٣٥م)، تحدث سلمان البراك الذي ترأس هذه الجلسة بصفته نائبا لرئيس مجلس النواب، وحث على تعزيز الروح الوطنية وصيانة الوطن والإخلاص له والدفاع عنه بكل وسيلة وشدد على غرس هذه القيم عند كل أبناء الشعب العراقي لاسيما الشباب منهم، وأكد على طلاب المدارس بوصفهم جيل المستقبل، والطبقة المثقفة التي يعول عليها في بناء العراق، ودعا إلى عدم التعاون مع أي بلد ضد العراق وعد ذلك جريمة وخيانة بحق الوطن، وليس هناك أقسى من خيانة الأوطان، حسب تعبير البراك ودعا إلى معاقبة المتعاونين مع الأجانب بأقسى أنواع العقوبات ثم تلا المادة الآتية على أعضاء المجلس للمصادقة عليها ((يعاقب بالإعدام كل من سعى في تسهيل مهاجمة العدو لأراضي العراق أو استيلائه على أي بلدة أو حصن أو مخفر أو ميناء أو مخزن أو أسلحة أو باخرة أو سفينة هوائية عائدة الى الدولة العراقية أو بمساعدته بالجنود أو النقود أو بالمؤونة أو بالسلاح أو المهمات الحربية، أو سعى الى مساعدة قواه ضد قوة الدولة العراقية العسكرية عن طريق الإخلال بإخلاص القوى المذكورة أو بأي وسائط، وذلك بإجراء التدابير مع العدو أو بعقد المناسبات معه))[٥٤]، وحين عرضت هذه المادة على التصويت قبلت بالإجماع، وكان

البراك من أوائل المؤيدين لقانون (الدفاع الوطني) التجنيد الإلزامي في العراق لأنه أدرك إن ضمان استقلال العراق وحماية حدوده بين الدول. لا تتم من دون خلق جيش وطني عقائدي. وان هذا الجيش لا يحقق هذه الأهداف من دون تطبيق قانون التجنيد الإلزامي أي مطالبة الشباب ممن تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة سنة قضاء مدة معينة في خدمة الجيش لتدريبهم وتهيئتهم للدفاع عن الوطن، إضافة إلى خلق جيش بعيد عن الأفكار الإقليمية والطائفية وغرس روح المواطنة فيه كي يحقق تطلعات شعبا متماسكا هدفه تطوير البلاد وتقدمها. لان الثكنة العسكرية هي مؤسسة تربوية عامة كالمدرسة، بل إن الثكنة أشد تأثيرا من المدرسة في حياة الفرد، وانها تسيطر على حياته وتفرض عليه الابتعاد عن أسرته وبيئته الخاصة وتحتم عليه أن يعيش مع زملائه الجنود في بيئة جديدة قد تبلغ الأشهر في بعض الأحيان، فالجيش من هذه الناحية مدرسة للجندي اذ يقضي فيه مدة من حياته متعلما ومتدربا خاضعا للنظام والضبط. والحياة العسكرية حياة حركة ونشاط كما وصفها البراك، فهي تعود الجندي على خشونة العيش وتحمل المشاق وتنمي فيه صفة الرجولة. فقد يكون الجندي مطيعا لأوامر رئيسه الفقير والجندي المثقف يعمل بإيعاز ضابط الصف الأقل منه ثقافة في بعض الأحيان. فالواجب أن تعمل من أجل أن يشعر الفرد العراقي بان الحياة العسكرية حياة تضحية وإيثار يعمل العسكري فيها لغاية لا تتعلق بشخصه ولا تنحصر بأسرته إنما للأسرة الكبيرة أسرة الوطن. وعد البراك الجيش الذي يطبق التجنيد الإلزامي أفضل أنواع الجيوش وطنية لأنه يفرض الخدمة العسكرية على جميع أفراد الأمة من دون تمييز وهو بوتقة تصهر فيها الشباب فيصبحون متحدي النزعة يسيرون نحو غاية واحدة هي خدمة الوطن[٥٥]، فحينما عرضت لائحة قانون الدفاع الوطني لأول مرة على مجلس النواب عام ١٩٣٣م أبدى البراك تأييده وترحيبه بهذه اللائحة بل دعا الإسراع إلى تنفيذها والعمل بما يتناسب مع تطبيق قانون (الخدمة الإلزامية) مؤكدا أن العشائر (لا يجزعون من الخدمة) وإنها مستعدة لتطبيق هذا القانون[٥٦].

يبدو ان طروحاته بشأن استعداد العشائر لتطبيق هذا القانون لم تكن دقيقة وربما كان هذا رأيه الشخصي أو جاء من باب التفاؤل أو المجاملة بدليل امتناع معظم العشائر والاضطرابات التي أحدثتها ضد تنفيذ قانون الخدمة الإلزامية حينما أصبح موضعا للتطبيق.

وفي الجلسة الثانية من الدورة الانتخابية السادسة التي عقدت في(١٣ آب ١٩٣٥م) وهي الجلسة التي صادق فيها مجلس النواب على لائحة قانون الدفاع الوطني (الخدمة الإلزامية) وأصبح نافذ المفعول. علق البراك على إعلان الإرادة الملكية المتعلقة بقبول القانون شاكرا الملك على إصداره هذه الإرادة وفاه قائلا ((يجب علينا شيوخا وكهولا أن نكون في الجيش عند الحاجة إذا طرأ طارئ على العراق فيجب أن يكون شيوخنا وكهولنا أمام شبابنا للدفاع عن الوطن)) ورجا نواب العشائر أن يبثوا الدعاية التي تشجع على تطبيق هذا القانون في عشائرهم التي ينتمون إليها وان يفهموا شبابهم ان الدفاع عن الوطن إنما يعني الدفاع عن الشرف والكرامة، وفي نهاية حديثه شكر البراك الحكومة على اهتمامها. بتشكيل لجان التجنيد الإلزامي في أنحاء العراق كافة [٥٧].

وفي الجلسة الرابعة من الدورة السادسة التي عقدت في (٢٠ آب ١٩٣٥م)، تحدث نائب الحلة داوود السعدي عضو اللجنة الحقوقية في مجلس النواب وبين أن المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ذكرت إن من حق الحكومة في ظروف خاصة إعلان الإدارة العرفية وتطبيق القوانين المرعية بالبيان الذي تعلن فيه الأحكام العرفية على أن تبقى الحكومة مسؤولة عن تنفيذ هذه الإدارة الى ان يصدر قانون من المجلس النيابي بالعفو عن المتسببين بتنفيذ الأحكام العرفية، وبناء على هذه المادة تقدمت الحكومة بهذه اللائحة وان اللجنة الحقوقية دققتها فوجدتها مطابقة إلى المادة (١٢٠) من القانون الأساسي لذلك تقدم السعدي بصفته عضو اللجنة الحقوقية باقتراح إلى مجلس النواب طالبه بالموافقة على هذه اللائحة بالشكل الذي ورد من الحكومة والمتضمنة إصدار عفو عن الذين صدرت بحقهم أحكام عند إعلان الأحكام العرفية في لوائي المتنفك والديوانية[٥٨]، وقد وافق مجلس النواب على اقتراح السعدي، وتلا المادة الأولى من اللائحة التي نصت:

المادة الأولى/ يعفى الذين قاموا بتنفيذ بالأحكام العرفية في المناطق المعينة في لوائي الديوانية والمنتفك بموجب الإرادات الملكية المرقمة ١٦٩ و١٧٤ و١٧٥ و١٨٧ و١٨٨ في(١١ مايس ١٩٣٥م) و(٢٥ مايس ١٩٣٥م) من التبعات القانونية المترتبة على أعمالهم.وبعد أن وضعت هذه المادة في التصويت قبلت وتمت الموافقة عليها.

جدير بالذكر ان المعارضة السياسية اعتمدت العشائر كورقة رابحة للضغط على الوزارات من أجل تلبية مطالبهم أو إسقاطها وهذا ما ظهر واضحا بعد وفاة الملك فيصل الأول ومجيء الملك غازي الى دفة الحكم فظهرت الاضطرابات في وزارتي علي جودت الايوبي وجميل المدفعي الثانية، التي لم تصمد في الحكم إلا أربعة عشر يوما(٤ آذار ١٩٣٥– ١٧ آذار ١٩٣٥م)، واستمرت هذه اللعبة السياسية في عهد وزارة ياسين الهاشمي (١٧ آذار ١٩٣٥–٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) لكن ياسين الهاشمي كان حازما مع العشائر واستخدم قوة الجيش ضد عشائر المنتفك والديوانية التي كانت وراءها بعض إطراف المعارضة السياسية لوزارته يدعمه ويشد أزره كل من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني وأخوه طه الهاشمي الذي كان رئيس اركان الجيش. وبعد أن استطاع الهاشمي إخماد حركات العشائر تم سوق أعداد كبيرة من الذين تورطوا فيها إلى محاكم الأحكام العرفية فتراوحت عقوباتهم بين الإعدام والحكم ٥ سنوات، ومن بين الذين حكموا بالإعدام شعلان العطية شيخ الاكرع ولكن خفف عليه الحكم بواسطة الفريق بكر صدقي (قائد العمليات) الذي أقسم بشرفه العسكري أن يحافظ على حياته ان هو سلم نفسه إلى قوات الجيش[٥٩].

وفي أثناء مناقشة النواب قانون العفو الذي شمل بموجبه الذين شهروا السلاح بوجه الحكومة في لوائي المنتفك والديوانية فقط، كان لبعضهم تحفظات وملاحظات على هذا القانون. وطالبوا بأن تسري أحكام العفو على جميع العراقيين وفي الألوية كافة. بل ان بعض النواب اتهم المشمولين بالعفو بالطائفية وان الحكومة قد ارتكبت خطأ في عفوها عن منطقة دون أخرى، مما أثار حفيظة نواب آخرين.فقد تحدث نائب الدليم معروف الرصافي بان العرب قالت ((شدة من غير عنف ولين من غير ضعف)) وان العفو العام هو داخل سياسة اللين والجميع يرحبون بالعفو العام ولكن على شرط ان يكون من غير ضعف وبين ان (الحركة العصيانية) التي حدثت في سوق الشيوخ كانت تدور حول محور الطائفية ((تلك النعرة المنحوسة التي كشرت عن أنيابها وبرزت بوجه يستوجب كل أنين ويدعو إلى كل أسف ويدعو إلى كل اشمئزاز)) وأوضح أن هذه النعرة لو ظهرت من عوام الناس لكان الخطب هينا. ولكن ظهرت من رجال التربية والتعليم وتسربت إلى صفوف المدارس التي يجب أن تكون البوتقة التي تسبك الناشئة الجديدة. وخاطب أعضاء المجلس بالقول ((انظروا كيف اندلع لهيب التفرقة فالخطب عظيم جدا)) ماذا فكرت الحكومة؟ وهل لها أن تحدثنا بما فكر به في هذا الشأن باقتلاع هذه النعرة المنحوسة؟ وأجاب بنفسه بأنه لا يعتقد بأن الحكومة تستطيع أن تعمل شيئا إلا إذا فصلت الدين عن الحكومة حتى لا ندع لأحد سبيلا أن يكلفها باسم الدين أو المذهب تكليفا مضرا ((فهذا هو طريق الإصلاح وإلا فلا))[٦٠]، وفور انتهاء الرصافي من حديثه رفض النائب عبد الغني النقيب فكرة فصل الدين عن الدولة[٦١] ثم تحدث سلمان البراك وبين أن الذي ألجأه إلى الكلام هو حديث الرصافي الذي أوضح فيه أن الحوادث التي حدثت في سوق الشيوخ فيها نظرة طائفية، وبين البراك إن هذه الفكرة غير موجودة ويجب على الجميع أن يعترفوا بأننا كلنا عراقيون ولا ينبغي أن نقول هذا مسلم وذلك مسيحي وهذا يهودي وهذا تركي وهذا كردي وهذا عربي، وأوضح إن هذا الكلام يؤثر على فكرة الجمع خصوصا على الطلاب والمعلمين وطلب من النائب الرصافي أن يصحح كلامه، إذ كيف تقول لا اله إلا الله حيث حكومتنا مسلمة وهنا المسلم واليهودي والنصراني كلهم متفقون على شيء واحد ويجب ألا تكون بيننا النعرة الطائفية (العياذ بالله منها) وبين أن لائحة العفو العام التي قدمتها الحكومة إلى المجلس عمل تشكر عليه. فالحركة التي حدثت في سوق الشيوخ ليست الغاية منها طائفية بل هي كما أشار إليها رئيس الوزراء، ياسين الهاشمي (أنها مبنية على طيش)، وقال البراك أن البلاد بلادنا وكلنا عراقيون ولا يوجد أحد يود أن يسبب ثورة في البلاد ويعمل فسادا وحركات بين أبناء البلاد وفي ختام كلامه أيد كلام النائبين عبد الواحد

الحاج سكر وعلي محمود لطلبهما أن يشمل الذين حكموا نتيجة ما حدث في الكاظمية* وغيرها من المناطق بقرار العفو(٦٢).

وخلاصة ما حدث في الكاظمية ان الحكومة أرادت أن تشيد دائرة للبريد والبرق على مقبرة مهجورة في الكاظمية، فحاولت المعارضة لحكومة ياسين الهاشمي الثانية ان تستغل سخط أهالي الكاظمية لغايات حزبية كما أشار إلى ذلك عبد الرزاق الحسيني– فألفت المعارضة مظاهرة بتاريخ (٢٣ آذار ١٩٣٥م) للاحتجاج على تشييدها. فاصطدمت الشرطة بالمتظاهرين ونتج عن الاصطدام مقتل (١٣ شخصا)، وجرح ثمانين آخرين، ولم تنته المعركة إلا بوصول مدير شرطة بغداد (وجيه يونس الموصلي) على رأس قوة كبيرة وفتح النار على المتظاهرين فاستطاع تفريقهم بسرعة.وقد استخدمت الحكومة القسوة مع المحرضين على التظاهرة فساقتهم إلى المحاكم وحكمت على سبعة منهم بالحبس الشديد مدى الحياة وعلى آخرين بعقوبات مختلفة، وبعد الحادث طلب متصرف بغداد عبد الرزاق حلمي من وزارة الداخلية عدم السماح بإقامة المواكب العزائية لان الظروف لا تساعد على ذلك، فوافق وزير الداخلية وأصدر أمرا منع بموجبه المواكب والتماثيل في الكاظمية وبغداد في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم على ان يكتف بقراءة التعازي كما هو مألوف(٦٣).

ثم تحدث نائب الحلة عبود الهيمص وبين أن العفو أمر مستحسن وأيده لأنه (أقرب للتقوى) حسب تعبيره. لكنه ود لو أن الحكومة شملت الذين حكموا نتيجة الأحداث التي وقعت في الكاظمية لان هذه وان اختلفت بشكل الإجراءات مع الحوادث الأخرى فهي لا تختلف عنها من حيث السبب والغاية. ثم لفت أنظار الحكومة إلى الشيخ ضاري وأولاده(٦٤) الذين (هم بعيدون عن أوطانهم) وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء قد وعد بهذه الأمور جميعا إلا انه طالب بشمولهم أيضا بهذا العفو(٦٥) ولا بد من القول إن الطرح الذي أدلى به لهيمص يدل على وطنيته وتجرده من كل العقد الطائفية والمناطقية وهو إنما يدافع، يدافع عن كل العراقيين كممثل لكل أبناء الشعب العراقي أينما كانوا وانتقد الهيمص الوزارات العراقية السابقة لعدم اهتمامها بالمناضلين والمخلصين من أبناء العراق. وبين إن تاريخ ثورة العراق لعام ١٩٢٠م ليس بعيد اذ طالب أبناء الشعب العراقي بالاستقلال التام وجلاء الأجنبي. و تكبد الشعب من الأموال والدماء الشيء الكثير ولكن الشيء المؤسف بحسب تعبير الهيمص ان كثيرا من الوزارات السابقة سارت على سياسة لا تأتلف مع نوايا المخلصين بل قدمت وربعت (الخائنين) وان بعض الخونة رفعوا إلى مقام رفيع وأخذ البعض يصفهم بأصحاب (الماضي المجيد). وهنا تدخل رئيس المجلس طالبا من الهيمص أن لا يخرج عن صدد الموضوع. فأجابه بأنه ليس خارجا عن الموضوع وان الذي دعاه الى الكلام هو ما ادعاه الرصافي من ان حادثة سوق الشيوخ منبعثة من غايات طائفية ولكن الحقيقة ان سوء تصرف الأشخاص وسوء الإدارة هو الذي جعل اليأس يتسرب إلى النفوس ولم يبق من الأمل عند الناس إلا الآمال المعقودة على الذين يخدمون أبناء البلاد وان التصرفات السيئة التي قامت بها بعض الوزارات كانت هي الباعث لهذه الحركات، وهنا قاطع رئيس المجلس الهيمص مرة أخرى وبين له إن النقاش يدور حول قبول لائحة العفو أو رفضها، وأجاب الهيمص بأنه يحبذ اللائحة إلا انه استنكر الكلام الذي جاء به الرصافي لأنه تطرق إلى أمور لا محل لها حسب تعبير الهيمص وهذه الأمور هي التي أدت إلى هذه الأحداث. وطالب وزارة ياسين الهاشمي بأن تصلح ما أفسدته الأيادي في الماضي(٦٦).

ونتيجة لهذه المناقشة وسع قانون العفو ليشمل مناطق أخرى من العراق وأرجع فترة العفو إلى الأشخاص المحكومين بجرائم ضد الحكومة إلى ما قبل سنة ١٩٢٣م وقد صيغت المادة بالشكل التالي:

المادة الأولى: يعفى كل شخص ارتكب في ألوية الديوانية وديالى والمنتفك بسبب الاضطرابات بين تاريخي (١٥ كانون الأول ١٩٣٤م) و(٢ حزيران ١٩٣٥م) من أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القرار (٦،١١،١٣) من الباب الثالث عشر في القسم الأول من الباب الخامس عشر من القانون المذكور وكل شخص ارتكب إحدى الجرائم المذكورة في لوائي كركوك والسليمانية بسبب الشقاوة من تاريخي (١ مارس ١٩٢٣م) و(١٥ آب ١٩٣٥م) أو أي جريمة

أخرى مرتبطة بالجرائم السالفة ذكرها أو مرتكبة بسببها وكذلك ألأشخاص الذين شرعوا بارتكاب أي جريمة من الجرائم المار ذكرها أو حرضوا على ارتكابها أو كونوا اتفاقا جنائيا لارتكابها[٦٧].

وبعد الانتهاء من تلاوة هذه اللائحة تحدث نائب الحلة داوود السعدي طالبا أن تشمل اللائحة مناطق أخرى لم تذكر في المادة الأولى ويعني بذلك الأشخاص الذين حكم عليهم بعد أحداث الكاظمية وطالب أيضا ان تشمل هذه اللائحة الذين استثناهم العفو الصادر في (٣٠ مايس ١٩٢١م) ويقصد (حارث الضاري وأولاده) وبين أن هناك وعدا من الحكومة بحل هذه القضية التي من مصلحة البلاد معالجتها، وارتأى أن يكون خير البر عاجله وان الطريقة المثلى القانونية ان تضاف الى أخر المادة الأولى من هذه اللائحة عبارة تتضمن عفوا عن الأشخاص الذين استثناهم العفو المؤرخ (٣٠ مايس ١٩٢١م) وطالب الحكومة ان توافق على هذا التعديل[٦٨] فاستجابت الحكومة إلى جزء من رغبة داوود السعدي والذين طالبوا بشمول العفو كل مناطق العراق. فاستصدرت الإدارة الملكية رقم (٥٢٠):

"كانت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد، قد حكمت بتاريخ (١٩٣٥/٦/٢٢) على كل من صادق الحاج احمد الاستريادي وحسين ابراهيم حباشة ونجم موسى راضي وابراهيم بن احمد وحسن مرتضى الخالصي وعبد الأمير عبود شحارة وعلوان السيد سلمان بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات البغدادي. ولما كانت هناك أسباب تدعو إلى استعمال الرأفة بحقهم فقد صدرت الارادة الملكية بالعفو عما بقي من مدة محكوميتهم[٦٩]، وهؤلاء هم الذين حكموا بالسجن المؤبد نتيجة لأحداث الكاظمية.

وفي الجلسة السادسة عشر من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥م التي عقدت في(٦ كانون الثاني ١٩٣٦م)، ألقى نائب الحلة داوود السعدي خطابا مطولا داخل مجلس النواب تحدث فيه عن السياستين الداخلية والخارجية للعراق، وبين أن يد الإصلاح لم تمس العراق منذ مدة طويلة لكن يد الخراب تعمل عملها في تخريبه وآن الأوان لأن تعمل الحكومة العراقية لتطوير هذا البلد وتقدمه وعلى المخلصين من أبناء الشعب العراقي وعلى النواب بشكل خاص أن يعملوا على إصلاح العراق بأسرع ما يمكن وأوضح أن الطموح العراقي يريد أن يرى العراق دولة كبيرة مستقلة استقلالا حقيقيا وان يكون الشعب العراقي محترم الجانب. كما نطمح أن تزداد نفوس العراق ليصبح تعداده ثمانين مليونا (من العرب الاقحاح)، وأن نرى ممثل العراق إذا صرح في مفاوضات سياسية دولية ((عاضده عشرات الألوف من المدافع وملايين البنادق ومئات الألوف من الدبابات))[٧٠]، وكان السعدي يقصد من كلامه هذا تكوين جيش كبير وقوي. كما طالب أن يكون العراق دولة كبيرة لها أثرها المهم في سياسة العالم وإدارته. وطالب أن يكون العربي محترم الجانب أينما حل مثل الانكليزي، واعترف السعدي بأن هذا الأمر لا يمكن الوصول إليه بأيام قليلة وسنين معدودة، وضرب مثلا على أن النهضة الأوربية، قضى عليها ١٥٠ سنة حتى أصبحت الدول الأوربية على ما هي عليه. لكنه بين أن بإمكان العراقيين اختصار المدة (بخمسين سنة) وحث الحكومة على النهوض بالواقع الصناعي لا سيما الصناعة العسكرية إذا ما أرادات أن تكون مهابة الجانب خارجيا، لأن المفروض بالعراق إن لا يستورد القنابل والمدافع والطائرات والسيارات وسائر الصناعات الأخرى بل على الحكومة أن تعمل على تصنيعها في العراق والعراقيون قادرون على ذلك إذا ما تهيأت لهم الظروف[٧١]، وتساءل السعدي هل الحكومة الحاضرة والحكومات السابقة سارت على مبدأ يمكن أن تصل بعد ٥٠ عاما على مثل هذه التمنيات؟ وأجاب على تساؤله بأن جهود الحكومات لم تكن بالصورة الأتم ولم تكن سائرة نحو النجاح وتحقيق أماني المخلصين وأوعز سبب هذا التلكؤ إلى الحالة السياسية وضعف الحكومات المتتابعة وقصر عمرها.زيادة على تأثيرات داخلية و خارجية عليها، وأوضح السعدي إن الطريقة الناجحة لإدارة البلاد هي الدولة النيابة التي تتكون عندما تكون الشعوب في حالة السير بخطوات اعتيادية والعدالة والمساواة قائمة وعندما يتسنم المناصب العليا الرجال المخلصون الكفوئون الذين يعملون لمصلحة البلاد وخير الشعب، أما إذا حصلت حالات غير اعتيادية عندئذ يختل التوازن السياسي في البلاد وتحدث التوترات الفكرية وعندئذ تبذل المساعي للانقلابات الاجتماعية والسياسية وتظهر الفئة العاملة والمثقفة إلى التفكير بالانقلاب وإرجاع التوازن

السياسي إلى نصابه وفي تلك الحالة تظهر الدكتاتورية لإدارة البلد بصورها المختلفة، وضرب أمثلة على قوله بأن الدكتاتورية الايطالية ما قامت إلا بعد أن تقوى الحزب الشيوعي فيها وأخذ ((يعبث في الأمن واحتل العمال الكثير من المعامل وأخذت نقاباتهم تدير معامل فيات))[٧٢]. وبين أن الحكومات عجزت عن إرجاع الأمن لذلك ظهر (موسوليني) وأدار البلد وفقا للدكتاتورية. وضرب مثلا أخر بأن الحرب العالمية الأولى أوجدت لتركيا أشبه إلى حالة الموت. الأمر الذي أدى إلى أن تبعث الأمة التركية (مصطفى كمال أتاتورك) فأسس الجمهورية التركية الحديثة. وهذا ما حدث في ألمانيا إذ اضطرت الفئة العاملة إلى أن تجعل من بينها زعيما دكتاتوريا هو (هتلر). وتساءل السعدي مجددا لننظر هل توجد في العراق حالة تشبه هذه الحالات؟ وأجاب إذا كانت موجودة مثل هذه الحالات فحينئذ ((نسعى لتأييد دكتاتورية في البلد ... ويجوز أن تحدث مسائل في المستقبل تجبرنا على إعلان الدكتاتورية))[٧٣].

وهنا نجد النظرة الثاقبة لهذا النائب وقراءته للمستقبل إذ حذر من ظهور الدكتاتورية منذ وقت مبكر إذا لم تدر البلاد بشكل صحيح وتسد العدالة والمساواة وتسر الحكومات القائمة وفق تخطيط سليم يؤدي إلى تقدم البلد. وهكذا فعلا انهار النظام الملكي وظهرت في العراق أنواع من الدكتاتوريات والتي قادت البلاد إلى ما قادت إليه في الوقت الحاضر.

وفي السياسة الخارجية صرح السعدي بأن العراق هو حليف بريطانيا وأن علاقته مع كل من تركيا وإيران ودية وقد ازدادت في عهد حكومة ياسين الهاشمي، وفي هذه الحالة يمكن للعراق أن يحافظ على كيانه واستقلاله إذا ما حدثت حرب عالمية ثانية. لكنه بين إن هذا الاعتقاد مؤقت لان السياسة ليس فيها حليف دائم ولا عدو دائم. والزمان لا يضمن هذا الحلف وتلك العلاقات الودية باستمرار، لذا نبه السعدي بأن على الحكومة أن تعمل على أن يكون العراق في وضع يمكنه ان يدافع عن كيانه في حالة قيام حرب عالمية، واعتقد السعدي أن أفضل طريقة لذلك يجب التفكير في زيادة نفوس العراق[٧٤]، بالمحافظة على الصحة والقضاء على الأمراض وتخليص الأطفال من براثن الموت والاهتمام بالتربية والتعليم، واعتقد ان هذه الأمور غير مقدور عليها فورا وتحتاج إلى وقت طويل لتحقيقها، لذلك طالب الحكومة بأن تفكر بطرق أخرى لزيادة نفوس العراق، واقترح السعدي طريقتين لهذه الزيادة.

الأولى، فتح باب العراق لقبول المهاجرين، والثانية، هي السعي للتحالف العربي وتشكيل (دولة ناطقة بالضاد على طريقة فيدارسيون) وفيما يتعلق بالمبدأ الأول اقترح السعدي أن تنحصر الهجرة على العرب فعندئذ تزيد نفوس العراق في مدة سريعة من غير أن تخاطر بسلامة المملكة وسلامة القوميات الموجودة في العراق، وأوضح أنه من الجائز أن يرفض هذا الاقتراح على أساس إن فتح باب الهجرة للعرب أمر لا يأتلف مع المبادئ والقوانين الدولية. لكن إذا ما أرادت الدولة أن تسير إلى الأمام يجب عليها أن لا تفكر في هذه الأمور بل يجب أن تفكر في الطريقة التي تبرر العمل[٧٥].

أما الطريقة الأخرى وهي طريقة الحلف العربي، فهذه يجب أن تسعى لها لكنها لا تفي بالغرض وحدها لأننا نريد العراق أن يكون أقوى من أي قسم في هذا الحلف. لذا على الحكومة أن تعتني بتكثير النفوس من ناحية الاهتمام بالصحة وفتح باب الهجرة ثم الحلف العربي.

ولتطوير الناحية الاقتصادية ناشد السعدي الحكومة بأن لا تحتفظ بفلس واحد بطريقة الاحتفاظ بالموارد في الخزينة لان هذه الطريقة هي طريقة قديمة وبالية وأثبتت فشلها بحسب تعبير السعدي وعليه طالب الحكومة أن تصرف ما في الخزينة من الأموال على المشاريع وتطوير الصناعة والزراعة وكل ما ينفع العراق، لان القاعدة الجديدة في العالم هي ان تصرف الدولة كل ما يرد إليها[٧٦].

وكان نواب الحلة من الداعين إلى التقارب العربي وتعزيز أواصر الأخوة بين الشعوب العربية. ففي الجلسة الثانية والخمسين التي عقدت في ٩ نسيان ١٩٣٦م، عرضت لائحة قانون تصديق أخوة عربية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية، وقد رحب بها ووقع عليها كل نواب الحلة وهم جعفر صميدع وسلمان البراك وداوود السعدي وعبود الهيمص وعلوان السعدون ودعوا الى ان تكون هذه المعاهدة نواة لانضمام الأقطار العربية الأخرى وحينما طرحت هذه

اللائحة لمناقشتها في مجلس النواب تحدث نائب الحلة عبود الهيمص عنها وبين ان البلدان العربية مقسمة على دويلات متعددة وهذا باعتقاده (أعظم وأسوء) ما تبتلى به الأمم، وأوضح أن (قادتها المخلصين) جعلوا أبناء هذه الأقطار يقتربون ويشعرون بضرورة توحيد الصفوف في سبيل الدفاع عن مصالحها وقيمها وثقافتها، وعليه أن العمل الذي قام به هؤلاء القادة يجب أن يشكروا عليه وبين ان هذا الحلف هو فاتحة عهد جديد ويوم أغر في تاريخ السياسة العراقية بحسب وصفه وطالب الحكومة الإسراع في انجاز القضايا المعلقة مع المملكة العربية السعودية والسعي الحثيث في إدخال اليمن في هذا الحلف. وختم كلامه بالقول ((لذا نرحب كل الترحيب فرحين جذلين مسرورين بهذه المعاهدة))[٧٧].

وبعد الانقلاب الذي قاده بكر صدقي وأسقط به حكومة ياسين الهاشمي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان[٧٨]، كانت باكورة أعمالها أن حلت مجلس النواب ودعت إلى انتخابات جديدة للدورة السابعة، التي عقدت أول جلساتها في اجتماع غير اعتيادي في ٢٧ شباط ١٩٣٧م، ثم وصل عدد جلساتها إلى ٧٣ جلسة ... ولكن هذا المجلس قد حل في ٢٦ آب ١٩٣٧م بعد اغتيال بكر صدقي والذي كان من تداعياته إسقاط وزارة حكمت سليمان[٧٩].

جدير بالذكر إن الانتخابات التي جرت بعد انقلاب بكر صدقي فاز بها عن الحلة كل من كامل الجادرجي، نجيب الراوي ومحمد الرشيد وعبد المحسن الجريان ومخيف الكتاب وعمران الحاج سعدون[٨٠]، ومن خلال نظرة إلى أسماء النواب نجد أن سلمان البراك قد تغيب للمرة الأولى عن عضوية مجلس النواب فقد فاز في كل الدورات السابقة ممثلا عن الحلة ثم فاز في الدورات التي تلت حكومة الانقلاب واستمر عضوا في مجلس النواب حتى وفاته عام ١٩٤٨م ولم نجد تفسيرا لهذا الغياب، هل انه لم يشترك في الانتخابات لعدم قناعته بالوزارة التي جاءت إلى الحكم بالقوة العسكرية ومخالفة للدستور أم انه اشترك في الانتخابات وفشل فيها ؟ إلا إننا نرجح الجانب الأول، وكان لنواب الحلة في هذه الدورة طروحات وآراء بشأن كل من حكومتي ياسين الهاشمي ورجال الحكم الجديد.

ففي الجلسة الثانية التي عقدت في ٦ آذار ١٩٣٧ هاجم نائب الحلة محمد الرشيد حكومة ياسين الهاشمي واتهمها بالفساد وسوء التصرف والانتفاع الشخصي للكثير من رجال الحكم فيها واستغلال مراكزهم لمصالحهم الشخصية، وقدم بالاشتراك مع عدد من النواب[٨١]، اقتراحا بوضع لائحة على وفق المادة (٣٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب، وقد جاء في الاقتراح.

لما كان من المعروف بأنه من أسباب سوء التصرفات التي لازمت الحكم قبل (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م)، هو الانتفاع الشخصي من الكثير من رجال الحكم من وزراء وموظفين على حساب المصلحة العامة مما أدى ذلك إلى تراكم ثروات غير قليلة لدى أولئك الرجال الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقليدهم زمام الأمور من حين لآخر بينما لم يطرأ على حالة أكثرية الشعب التي تعاني من فقر وبؤس شديدين أي تغيير في تلك الأثناء ونظرا إلى إن ضرورة الإصلاح تقضي بتقويم الاعوجاج الذي كان سبب التذمر في العهد السابق ومحاسبة الذين ضحوا بالمصلحة العامة لأجل منفعة ذاتية لكي يكونوا عبرة في الحاضر وفي المستقبل، نقترح أن يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيقية لتقصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة والتحقق من مصادرها، وكيفية الحصول عليها فإذا ما وجد إنها أو أي قسم منها حصل أو نما بطريقة غير مشروعة وإنما لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية[٨٢].

والحقيقة تدعونا إلى القول إن رفع هذا الاقتراح من قبل هؤلاء النواب هو من أجل التشهير بياسين الهاشمي وتقربا إلى قائد الانقلاب بكر صدقي وليس حبا بالشعب العراقي الذي وصفوه بأنه (يعاني من البؤس والجوع) وان هدفهم هو سياسي ومصلحي بحت، ثم إن ياسين الهاشمي ومعظم وزرائه كانوا رؤساء وزارات أو وزراء في وزارات سابقة. فكيف لم تظهر سلبياتهم إلا في وزارة ياسين الهاشمي الثانية، وما يؤكد كلامنا هذا هو أن معظم الذين وقعوا على هذا الاقتراح كانوا على خلاف مع ياسين الهاشمي ووزرائه.

ولم يكن محمد الرشيد هو الوحيد الذي هاجم وزارة الهاشمي تزلفا لبكر صدقي ففي الجلسة العاشرة التي انعقدت في ٢٨ نيسان ١٩٣٧م، شارك نائب الحلة مخيف الكتاب عدد من النواب[٨٣] في تقديم اقتراح إلى الحكومة طالبوا فيه إقامة تمثال إلى قائد الانقلاب بكر صدقي الذي وصفوه بالبطل المحبوب ومنقذ الشعب من حكم (التعسف وهدر حقوق الشعب) كما وصفوا بكر بصاحب اليد (البيضاء والوطني الذي لا يدانيه أحد) وأعلنوا أنهم وفاءا ليده البيضاء وعرفانا بالجميل قدموا اقتراحهم هذا الذي جاء فيه ((اعتادت الأمم أن تمجد إبطالها وتخلد ذكراهم بصور منوعة ولاسيما أولئك الأبطال الذين يقومون بالحركات الوطنية ويحررون شعوبهم من الاستبداد ويدفعون عنها عاديات الطغيان والظلم وقد ثبت لدى الشعب العراقي بأسره إن انقلاب ٢٩ تشرين الأول الماضي أزاح عن البلاد كابوسا وخيما وتنفست بعده الصعداء وقضى على الأيدي المسيئة والمطامع الشخصية التي غمرت نفوس أصحابها المراكز الحكومية ولما كان بطل الانقلاب العراقي الفريق بكر صدقي العسكري وما برز في هذه الحركة الوطنية الإصلاحية من الإقدام والجرأة والتضحية واكسبه حب أبناء الشعب قاطبة فأكبروا وطنيته ومجدوا تضحيته وقدروا يده البيضاء في إنقاذهم من حكم التعسف وهدر الحقوق فأصبحت منزلة هذا البطل المحبوب رفيعة في القلوب ولهجت الألسن بعمله الوطني الخالد فانا كشعب حي ناهض نود أن نظهر شعورنا نحو من تفانى في سبيل إنقاذ البلاد، ووفاءنا لصاحب هذه اليد الوطنية البيضاء فلابد لنا من أن نقدم برهانا محسوسا على العرفان بالجميل وتقدير الرجال فنقترح أن يقام لبطل الانقلاب الفريق بكر العسكري تمثال في أشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام إلى البطولة العراقية ويكون محفزا للجيش على الجهاد وباعثا فيهم روح التضحية ومعرفة الواجب الوطني ولما كان هذا البطل المحبوب لا يمتلك شيئا غير راتبه في الجيش فنرى أن تقدم إليه الأمة دارا ليسكنها ولهذا التقديم معناه في تقدير الإخلاص والخدمة الصادقة))[٨٤]، وطالب مقدمي الاقتراح إحالته إلى الحكومة لسن لائحة قانونية بما ورد بالاقتراح.

وبإلقاء نظرة على هذا الاقتراح نجد مدى التزلف لمن قدمه إلى درجة انه استهجن من بعض الأوساط السياسية والاجتماعية بوصفه سابقة خطيرة لم يتعود عليها العراقيون في تلك الفترة بأن يوضع نصب لشخص لا يزال على قيد الحياة. بل حتى إن بكر صدقي نفسه رفض الاقتراح، ولم يكلف نفسه أن يجيبهم على اقتراحهم بل كلف رئيس الوزراء حكمت سليمان أن يبلغهم هذا الرفض داخل قبة البرلمان، ففي الجلسة الحادية عشرة التي عقدت في (١ أيار ١٩٣٧) تحدث حكمت بأن بكر صدقي أبلغه أن يبين للنواب المصوتون على اقتراح التمثال لبكر صدقي.. بالاتي:

١-ان حركة الانقلاب وقعت من قبل الجيش وانأ واحد من أفراده ولا ينحصر بأحد من رجاله وكان رجال الجيش كلهم متفقون وعازمون على هذا الاتفاق وانأ واحد من أولئك الأشخاص.

٢-إن الحملة التي سارت إلى بغداد كانت تحت قيادتي ولكن القوة العمومية كانت تحت قيادتي وقيادة القائد عبد اللطيف نوري. وبناء عليه فان الانقلاب الذي وقع تكون من جمع القوات الهوائية وبقية القوى والتمثال الذي يمثل هذه الحركة يجب أن يمثل القوتين، فإذا كان القصد وضع تذكار لهذه الحركة فأكون ممنونا جدا للتمثال الذي يمثل القوة بكاملها، أما الدار فالقصد من الانقلاب هو أن يفتح طريقة جديدة للرجال الذين يكونون مسؤولين عن إدارة دفة البلاد، فهذه الطريقة لا تشمل دارا وأمثالها لإعطائها إلى الرجال الذين يقومون بالخدمة العامة، فقصد أولئك الرجال لا ينحصر بامتلاك دور وأمثال ذلك، بل أن الغاية لهم هي سعادة البلاد، بصفتي أحد الرجال العسكريين، وأعلم إن الناحية العسكرية هي محتاجة للمعاونة أكثر من النواحي ألأخرى في هذه البلاد، فإذا كانت الخزينة تريد أن تعطي، فيجب أن تضم هذا العطاء لتنمية الدفاع، لذا أود أن يسحب النواب تقريرهم[٨٥].

ومن خلال ملاحظة الرد الذي أدلى به بكر صدقي نجده أكثر واقعية من الذين اقترحوا تمثالا له، ولا ندري هل كان بكر مخلصا في طرحه عمل تمثال للجيش العراقي ثم رفضه تقديم دار له وإعطاء المبالغ التي قد تخصص للدار لتقوية

الجيش العراقي وتسليحه، أم أنه أراد أن يظهر أمام الشعب بمظهر الشخص المتواضع النزيه البعيد عن الشهرة والتسلط والمنافع الشخصية، وقد أثبتت الأيام أنه أصبح الآمر الناهي في العراق بل حتى أن الوزارة تأتمر بأمره ومرهون بقائها به والدليل انه ما قد قتل في(١٩٣٧/٨/١١م) حتى سقطت الوزارة بسرعة متناهية ولم تسعفها محاولات استخدام القوة العسكرية ضد الذين نفذوا عملية الاغتيال الذين سلموا من كل محاسبة فيما بعد[٨٦].

جديرا بالذكر ان حكومة حكمت سليمان قد تقدمت بلائحة العفو لعام عن الأشخاص الذين قاموا (بالحركة الوطنية) الانقلاب. التي جاء في المادة الأولى منها ((يعفى جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية إلى انقلاب (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) من كافة التبعات والتعقيبات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم مما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مهما كان نوعها. وكذلك يعفى الذين اشتركوا من هؤلاء الأشخاص بأي كيفية سواء كان ذلك قبل تاريخ ٢٩ تشرين الأول إلى حين صدور هذا القانون))[٨٧].

وكان المقصود الأول من لائحة العفو هذه الضباط الذين أقدموا على قتل وزير الدفاع السابق جعفر العسكري، الذين قتلوه بطريقة لا تتم ولا تتوافق مع سمعة الجيش العراقي وعقيدته وتتنافى مع القيم والسجايا العراقية والعربية، لان العسكري ذهب ليفاوضهم وهو أعزل من السلاح وبمفرده دون حماية ولا قوة ليخبرهم بعدم الدخول إلى بغداد ما دامت وزارة ياسين الهاشمي قد استقالت وكلف حكمت سليمان بتشكيل وزارة جديدة وهذا هو هدفهم، لكن بعض الضباط أطلقوا النار عليه وقتلوه بأمر من بكر صدقي رغم أنه كان رمزا من رموز الجيش العراقي ويلقب (بأبي الجيش).

إن تقديم الحكومة لهذه اللائحة القانونية لإعفاء قتلة يعد تدخلا سافرا من المهيمنين على مقدرات البلاد في شؤون القضاء ويتنافى مع استقلاليته، الأمر الذي أدى إلى احتجاج بعض النواب، فطالب كل من نائب الديوانية سلمان الشيخ داوود ونائب البصرة عزيز شريف أن تكون سلطة القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وبعيدة عن الأهواء السياسية.

فأيد نائب الحلة نجيب الراوي كلام النائبين وأثنى عليه وأوضح أنه يتألم كثيرا من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء وبين أنه إذا تدخلت السلطة التنفيذية في القضاء كان ذلك التدخل (جرما ارتكبته) حسب وصفه، وأوضح أن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس النيابي ويحق لكل نائب أن يوجه أي سؤال كان عن أي عمل يقوم به أي فرد من أفراد الحكومة، خاصة إذا تدخلت الحكومة أو أي من أعضائها في مسائل القضاء لان ذلك مخالف لأحكام الدستور والنظام الداخلي[٨٨].

الظاهر إن السلطة التنفيذية لم تعط أذنا صاغية لاحتجاجات النواب بعدم التدخل في القضاء أو إصدار لوائح قانونية ضد المعارضين لسياستها، ففي الجلسة (١٢) التي عقدت في ٨ أيار ١٩٣٧م قدم رئيس الوزراء حكمت سليمان كتابا إلى مجلس النواب طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن عبد الواحد الحاج سكر نائب الديوانية، جاء فيه ((بالنظر لما حصل لدى الحكومة من العلم المستند الى التقارير الرسمية الصادرة من السلطات المختصة أن نائب الدوانية عبد الواحد الحاج سكر قام بتحريض العشائر في منطقة السماوة على عدم دفع الضرائب والقيام ضد الحكومة بثورة مسلحة ومباركة النائب بالقائمين بتهريب الأسلحة، فأرجوا من المجلس النيابي الموافقة على إلقاء القبض عليه ومحاكمته على التهم المذكورة بحسب أحكام القانون وفقا للمادة (٦٠) من القانون الأساسي))[٨٩].

والغريب أن كل نواب الحلة وافقوا على إسقاط الحصانة عن عبد الواحد الحاج سكر ولن يدافع عنه أي منهم برغم العلاقات المختلفة التي كانت تربطه بهم، وان نائب الديوانية تكليف المبدر الفرعون كان هو الآخر من مؤيدي هذا القرار رغم كل العلائق التي كانت بينهما، وكان أشد المؤيدين لهذا القرار نائب الدليم معروف الرصافي الذي كثيرا ما تغنى بالوطن والوطنية ومقارعة الاستعمار واستهزائه بالدستور ومجلس النواب[*] الذي كان باعتقاده لا يمثل إرادة الشعب ولا يلبي مطاليبه، لكنه نسي الدور الوطني والتاريخ النضالي لعبد الواحد الحاج سكر في ثورة العشرين وما بعدها، بل انه كان

متحاملا على عبد الواحد حتى اتهمه بعدم الإخلاص للوطن وللملك حينما قال ((أقسمنا الإيمان أن نكون مخلصين للملك وخدمة هذا الوطن فإذا فقد الإخلاص فلا نيابة ولا حصانة ... سادتي هذه عنقي أمدها فاضربوها بالسيف إذا رأيتموني حانثا بيميني وكرامة الوطن فوق كل شي)) وحين وضع الاقتراح (إسقاط عضوية عبد الواحد سكر) في التصويت وافق عليه كل النواب بالإجماع بما فيهم نواب الحلة[٩٠].

وفي الجلسة الخامسة عشرة التي عقدت في(١٧ أيار ١٩٣٧م) تحدث وزير الخارجية ناجي الأصيل عن زيارته إلى تركيا ومقابلة رئيس الجمهورية مصطفى أتاتورك ورئيس الوزراء عصمت أينونو ووزير الخارجية توفيق آراس وأكد على ان النتائج كانت مفيدة ومدعاة للارتياح، وذكر انه قد زار سوريا واستقبل استقبالا حافلا وكان مسرورا جدا بمقابلة رجال الدولة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي الذي قابله بالحفاوة مع باقي أركان الحكومة السورية. وأوضح انه قوبل بالحفاوة نفسها من الشعب السوري مدة مكوثه في دمشق وهذا ما عكس الشعور المتبادل بين الشعبين من ولاء وأخوة صميمية، وأعلن أنه قد وقع مع الجانب السوري معاهدة حسن جوار، وذكر أنه قد ذهب إلى اليمن والتقى إمام اليمن يحيى حميد الدين وطلب منه الانضمام إلى معاهدة الحلف بين العراق والمملكة العربية السعودية وقد تكللت مساعيه بالنجاح[٩١].

وبعد الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية تحدث نائب الحلة نجيب الراوي. بأن ما اطلع عليه في الصحف وما سمع من الوزير والحفاوة التي قوبل بها من الجارة تركيا التي أيدتها الشقيقة سوريا التي سببت تكلل مساعي الوزير بالنجاح كان مدعاة سرور الشعب العراقي، واعتقد الراوي أن هذه الفرصة هي الفرصة المناسبة للمجلس أن ينتهزها لإظهار الشعور الصادق اتجاه هذه العواطف النبيلة التي قوبل بها الوفد العراقي، ولا شك في أن ما أظهرته (الصديقة الكبيرة والشقيقة العزيزة) من العواطف كان مبعثها شعور الشعبين، وبين السعدي أن ما أقدمت عليه الحكومة العراقية من سعي جدي لتحقيق فكرة الوحدة العربية بدعوتها أمام اليمن بالاشتراك في الحلف العربي الذي تم على يد الوفد العراقي كان تحقيقا لأهم ما ورد في منهاجها من نوايا ومقاصد سامية لإسعاد البلاد، واعتقد الراوي إن هذه النتيجة كانت أهم ما يريده المخلصون لتحقيق الحلف العربي المنشود. وحث الراوي الحكومة العراقية على إشراك مصر وسوريا في هذا الحلف الذي وصفه بـ(الشريف) وطالب الحكومة بضم فلسطين إلى الحلف (عندما يرتفع الكابوس عنها) واعتقد انه بعد إكمال هذا الحلف يمكن أن تتحقق الوحدة العربية التي ينشدها كل مخلص عربي، واستطرد قائلا إن عقد الحكومة معاهدة حسن الجوار مع الشقيقة سوريا وتوسط العراق في حل مشكلة الاسكندرونة كان من الآمال التي يتمناها الجميع.وطالب الحكومة العراقية أن تضاعف جهودها لتتوصل إلى حل الخلافات حلا مرضيا مع الجارة إيران. وبين انه يأمل أن تبين حكومة إيران نواياها الحسنة تجاه العراق لحل الخلافات حلا يكون سببا آخر لتقوية أواصر الصداقة والمودة القديمة... واعتقد إن الحكومة برهنت على نجاحها في سياستها الخارجية وأنها حققت الكثير مما تصبو إليه البلاد دون (ضوضاء أو تطبيل أو تزمير) بحسب رأيه. وعلى هذا الأساس بين أن الحكومة تستحق كل تقدير وشكر وتمنى للحكومة أن تنجح في تحقيق أهدافها الأخرى لتجني منها البلاد الفائدة المطلوبة[٩٢].

جديرا بالذكر أن كل نواب الحلة وافقوا على وثيقة انضمام مملكة اليمن إلى معاهدة الأخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية التي أشرنا إليها سابقا،على وفق ما جاء في وثيقة الانضمام من ملك اليمن في صنعاء[٩٣] التي تمت مناقشتها في الجلسة الحادية والثلاثين في(٢١ حزيران ١٩٣٧م).

وفي الجلسة ذاتها وافق نواب الحلة على قانون تصديق اتفاقية حسن الجوار بين العراق وسوريا الموقع عليها في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٧[٩٤].

وبعدما سقطت حكومة حكمت سليمان شكل جميل المدفعي وزارته الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨م) فأقدم على حل مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة فكانت الدورة الانتخابية الثامنة بوصف أن أغلب أعضاء

الدورة السابقة من المؤيدين لسياسة بكر صدقي وقد مثل الحلة في هذه الدورة كل من سلمان البراك وعبد المحسن الجريان ودهان الحسن وإبراهيم الواعظ وعبد الهادي الظاهر وعمران الحاج سعدون.

وفي الجلسة الثانية من هذا الاجتماع التي عقدت في(٩ كانون الأول ١٩٣٧) اتهم نائب الكوت داوود السعدي حكومة المدفعي بأنها منعت الصحف وكبتت الحريات وأنها تساند الشيوعية وهذا ما أغضب عددا من النواب وطالبوا بطرده من المجلس وكان أكثر المتحاملين على السعدي سلمان البراك علما أنهما كانا يمثلان لواء الحلة في الدورة الانتخابية السادسة.

وفيما يتعلق بمساندة الحكومة للشيوعية قال السعدي ((إن النزعة التي استثنيها هي الشيوعية فهي لا تبقي ولا تذر وإنها تهدد العراق واستقلاله وملكه ودينه وعائلته وماله وشرفه وجميع مقدساته فيجب أن نتكاتف بحزم لمحوها. أين أعمال الحكومة في سبيل مقاومة هذه النزعة الشيوعية أنا بالعكس أرى أن هذه الفقرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة))،[٩٥]، فانهالت عليه الأصوات: أسكت ... فأجابهم لدي دليل فتعالت الأصوات ... اخرس ... اسكت ... فقال (العفو أعتذر وأسحب كلامي) وبعد سكوت السعدي اقترح نائب الحلة سلمان البراك إخراج السعدي من المجلس طالما (قد اهان الحكومة بحضور المجلس) وفعلا خرج السعدي من قاعة مجلس النواب[٩٦].

ثم تحدث النائب ابراهيم كمال وقال ((ان النائب داوود السعدي يجب أن يصيبه أكبر الخجل لمساهمته في تلك ألآراء))، وبين أنه اتهم الحكومة بتعطيل الصحف ولا يوجد هناك أي تعطيل، ثم اتهم الحكومة بأمور أخرى ((فأين كان هو لما زامل وشارك الذين قاموا بتبعيد الأشخاص))، وكان إبراهيم كمال يقصد من كلامه أن السعدي هو من مؤيدي الأفكار الشيوعية ثم أنه لم يعارض جماعة الانقلاب الذين ابعدوا عدد من كبار السياسيين خارج العراق بل كان من المؤيدين لسياسة بكر صدقي وحكومة حكمت سليمان وهنا تدخل رئيس المجلس وتلا اقتراحين على أعضاء المجلس من أجل التصويت عليهما الأول تقدم به سلمان البراك جاء فيه: ((بما أن النائب داوود السعدي افترى على الحكومة أطلب طرده من المجلس وإسقاط عضويته)).

والاقتراح الثاني قدمه نائب بغداد توفيق السويدي وهذا نصه ((بما أن داوود السعدي قد أهان المجلس والوزارة فأطلب من المجلس الموقر تطبيق المادة (١٢٠) من النظام الداخلي بإخراجه مؤقتا لمدة الاجتماع))[٩٧].

وهنا تدخل نائب المنتفك عبد المهدي وأوضح للحاضرين بأنه ينتقد ويستنكر ما قاله داوود السعدي لأن هذه الوزارة جاءت في ظروف دقيقة ومن الواجب مؤازرتها ولا يقتضي أن تجابه بمثل هذه الكلمات التي جاءت في غير محلها، إلا أن عبد المهدي بين أن الحكومة تمتلك سعة الصدر ورحابته ما يجعلها تتساهل في كثير من الأقوال خاصة إذا كان صادرا في مجلس من نائب،[٩٨]، والحقيقة تدعونا أن نقول بأن عبد المهدي، كان أكثر واقعية من غيره لأن من حق النائب أن يتكلم ويقول وينتقد ما يراه لأن الدستور يضمن له ذلك ثم أن مجلس النواب من واجباته مراقبة الحكومة فإذا كان انتقاد النائب صحيحا على الحكومة أن تصحح وإذا كان غير دقيق على الحكومة إقناعه بأنه غير محق في طرحه وينتهي الأمر.

ثم تدخل النائب ابراهيم كمال وأوضح أنه يقدر الشعور ألذي أبداه النائب عبد المهدي، لكنه تساءل ماذا فهم من قول السعدي بأن الشيوعية هدامة وأن هذه الحكومة تساندها؟ ثم تساءل هل هناك اهانة أبلغ من هذه الاهانة؟ واستطرد قائلا ((لن نتساهل بخطيئة كهذه وبهذا سوف لا يكون مجلس ولا نظام، ويجب معاقبة النائب))[٩٩]، ثم عاد نائب الحلة سلمان البراك وتحدث مرة أخرى وبين أنه لا يريد بكلامه أن يساند الحكومة إنما تكلم عن الواقع والدافع، فان الرجل الذي يتجاسر أمام المجلس على الحكومة يجب أن لا يبقى في المجلس، وأوضح إذا كان أحد النواب يعارض الحكومة معارضة شريفة فالكل يفرح، وان الحكومة التي لا تحب المعارضة النزيهة الشريفة يجب أن يقال لها ((ما أنت بحكومة لأنك لا توافقين على معارضة ضمن دائرة الشرف والنزاهة))، أما داوود السعدي والكلام لا زال للبراك فانه اتهم الحكومة بأنها تساند الشيوعية وتساءل، أين كان السعدي في ذلك العهد؟ يقصد عهد بكر صدقي، وبين أن الحكومة التي تساند الشيوعية ليست حكومة،

وفي نهاية كلامه طلب من رئيس المجلس أن يقدم اقتراحه بمعاقبة السعدي طبقا للنظام الداخلي وأن يضعه في التصويت(١٠٠).

وقد أيد وزير الداخلية مصطفى العمري اقتراح البراك ونفى كل التهم التي وجهها السعدي للحكومة والى وزارة الداخلية، غير أن العمري اعترف بأن وزارة الداخلية رفضت إعطاء إجازة إلى بعض الجرائد، وان الداخلية رفضت طلبا تقدم به السعدي لإصدار مجلة أدبية.

وبشأن التهمة التي وجهها إلى الحكومة بمساندة الشيوعية، ادعى وزير الداخلية بأنه أول الناس الذين حاربوا الشيوعية وسحب الجنسية عن الأشخاص الذين يحملون هذه الأفكار، وطالب الوزير مجلس النواب أن يستعمل صلاحياته(١٠١).

وهنا تدخل النائب محمود رامز نائب بغداد وادعى أن بعض النواب استعجلوا في الردود لان النائب السعدي يجب ان يرد من الوزراء لكي يعلم أن هناك من يدافع عن الحكومة من الحكومة نفسها، (ويجب ألا يقابل الباطل بالباطل كما وقع في هذه القضية) والظاهر أن رامز كان يعتقد بان هناك تحاملا بين النواب وخلافات وثارات ظهرت في أثناء المناقشة وليس المقصود الدفاع عن الحكومة أو العداء للشيوعية، وأخيرا طالب محمود رامز أن لا تصر الحكومة على معاقبة النائب وأن تتساهل معه وان تترك تقدير العقوبة للمجلس، ورأى أن الحكومة والمجلس أن تسامحا مع النائب سيكون ذلك (أفضل وأحسن وأجمل معاملة عملناها في هذا المجلس)، وان الشعب العراقي يعلم بأن رئيس الوزراء يقبل بكل معارضة شريفة نزيهة تصدر من أي من أعضاء مجلس النواب ويقابلها بصدر رحب(١٠٢).

وقد أيد نائب الموصل على الإمام ما طرحه محمود رامز وبين أن السعدي يستحق العقاب، ولكنه عندما ذكر الشيوعية (سبقه لسانه بكلمة لا يعتقد بها، ومن قبيل العفو أقرب للتقوى طلب من أعضاء المجلس أن يبرزوا علو الجناب وسعة الصدر، شرط أن يأتي النائب إلى القاعة ويسحب كل ما قاله ويتعرف بخطيئته) (١٠٣).

وكان نائب الديوانية رستم حيدر هو الآخر من الذين أظهروا تعاطفهم مع السعدي وطالب أعضاء المجلس ان يظهروا شيئا من التأني في هذه المسألة وان كان لابد من عقوبة فاقترح رستم حيدر إخراجه من المجلس لمدة شهر لان في هذه العقوبة (عبرة ودرس)، ثم قدم اقتراحا بذلك لكن سلمان البراك أصر على طرد النائب لدورة انتخابية كاملة يؤيده بعض النواب ومنهم نائب الديوانية رابح العطية، وأصر على التصويت على اقتراحه، وفعلا حينما عرض اقتراح البراك بطرده وافق المجلس بالأغلبية على طرد النائب داوود السعدي لاجتماع كامل(١٠٤)، وهذا يدل على مدى تأثير نائب الحلة سلمان البراك داخل قبة البرلمان.

وهكذا تظهر الحياة البرلمانية في العراق خلال هذه الفترة، وربما في كل المراحل اللاحقة، تكتلات وصراعات ومصالح شخصية ومنافع وثارات والكل يتكلم باسم الدستور والوطن ومصلحة (الشعب المظلوم) وأغلبهم بعيد عن ذلك كل البعد.

من الجدير بالذكر أن اللجنة القانونية في مجلس النواب أضافت مادة إلى الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي نصت على:

المادة ٨٩ أ- يعاقب بالأشغال الشاقة والحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بالغرامة أو بهما معا، كل من جند أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) أيا من المذاهب الاشتراكية البلشفية (الشيوعية) والفوضوية والإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع الأساسية للهيئة الاجتماعية المضمون بالقانون الأساسي(١٠٥).

وقد أصدرت حكومة جميل المدفعي الرابعة قانون العفو العام عن الأشخاص الذين قاموا بقتل بكر صدقي وما نتج عنه من تداعيات، يشبه تماما قانون العفو العام الذي أصدره حكمت سليمان الذي أعفي بموجبه قتلة جعفر العسكري وزير الدفاع في حكومة ياسين الهاشمي الثانية وما نتج عنها من تداعيات، فجاء في المادة الأولى من هذا القانون:

يعفى جميع الأشخاص من الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية إلى حوادث (١١ آب ١٩٣٧م) وما يليه من كافة التحقيقات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم فيما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بأي كيفية كانت سواء أكان ذلك قبل (١١ آب ١٩٣٧م) أم بعده إلى حين صدور هذا القانون.

وبعد تلاوة المادة على أعضاء مجلس النواب أبدى نائب الحلة عبد الهادي الظاهر ملاحظاته على هذه المادة، فأشار إلى أن المفهوم من اللائحة أن العفو يشمل جميع المناطق وليس منحصرا بالذين اشتركوا في الحركة التي وقعت في ١١ آب في الموصل، وقد جاء في الأسباب الموجبة لهذه اللائحة شيء يشبه حصر العفو في منطقة الموصل فقط، بينما أشار وزير الداخلية في اللجنة الحقوقية أن هذه اللائحة تشمل جميع الأشخاص سواء أكانوا في الموصل أم في غيرها، وسواء أكانوا ضباطا في الجيش أم من غيرهم، ووجه الظاهر سؤالا إلى رئيس الوزراء طلب فيه أن يوضح المشمولين بالعفو، وقد أجاب رئيس الوزراء أن الجميع مشمولون بالعفو وفي أي مكان ولغاية انتهاء الحركة[١٠٦].

وبعد إجابة رئيس الوزراء تحدث عبد الهادي الظاهر مرة أخرى وأوضح أن الحركة محصورة بتاريخ معين واقترح حذف الجملة الأخيرة وهي (إلى حين صدور هذا القانون) والاستعاضة عنها بجملة (إلى ٢٠ آب ١٩٣٧م)، فأيد رئيس الوزراء جميل المدفعي اقتراح عبد الهادي الظاهر وقال ((في الحقيقة لم يقع شيء بعد هذا التاريخ يستلزم إصدار العفو))[١٠٧].

ووضع رئيس المجلس اقتراح الظاهر في التصويت، فقبل الاقتراح وبعدها صادق المجلس بالإجماع على هذا القانون.

وبإلقاء نظرة على هذا القانون نجده مشابها تماما للقانون الذي صدر عقب الانقلاب الذي قاده بكر صدقي والذي أعفى بموجبه قتلة جعفر العسكري وما تلاها من التداعيات بل كان مشابها له حتى في صياغة الكلمات ولا فرق عنه إلا بالتاريخ فقط. ونعتقد إن السبب وراء ذلك إن جميل المدفعي أراد أن يهدئ خواطر الذين تضرروا من انقلاب بكر صدقي ومن باب التعامل بالمثل لغرض تطبيق سياسة إسدال الستار على الماضي التي اتبعها المدفعي لفتح صفحة جديدة.وبعد صدور هذا القانون بأكثر من شهر نشرت جريدة الزمان في العدد (١٦٢) المؤرخ في (١٢ آذار ١٩٣٨م) مقالا حملت به الوزارة الهاشمية مسؤولية بعض الأعمال التي قامت بها في حينها، ومنها الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت ببعض العشائر التي عارضت حكومة الهاشمي[١٠٨]، لذا قدم عدد من الذين كانوا في حكومة ياسين الهاشمي الثانية الذين أصبحوا أعضاء في مجلس النواب القائم البيان الآتي:

((نحن الباقين من أعضاء الوزارة الهاشمية نظرا إلى ما نشر في العدد ١٦٢ في (١٢ آذار ١٩٣٨م) في جريدة الزمان، من أن وزارة الهاشمي قامت بأعمال تستوجب المسؤولية الأمر الذي كان قد سبق إعلانه من قبل حادثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م، ونظرا لما نعتقده في الدور الحاضر إمكان إجراء تحقيق لإظهار الحقيقة، نطلب من مجلس الأمة القيام بتحقيق نيابي وسوقنا إلى المحكمة العليا))[١٠٩].

وقد وقع على البيان كل من نوري السعيد، صادق البصام، رؤوف البحراني، محمد أمين زكي، رشيد عالي الكيلاني، وبعد تلاوة البيان تحدث نائب الحلة دوهان الحسن وبين أن البحث عن أحداث الماضي ستكون ((مهيجة لجميع العواطف خاصة الأحداث التي جرت في الفرات)) وقصد دوهان الحسن ضرب الجيش بقيادة بكر صدقي – عندما كان قائد تلك العمليات في حكومة الهاشمي – بقسوة عشائر الفرات التي حملت السلاح ضد الحكومة، وأوضح الحسن بان الوزارة الهاشمية لا تتحمل كلها المسؤولية وان الشخص الوحيد المسؤول عن ذلك هو وزير الداخلية، ويقصد رشيد عالي الكيلاني. فإذا أحب ذلك الشخص المحاسبة فعليه أن يقترحها شخصيا فتكون المسؤولية عليه[١١٠].

إلا إن رئيس الوزراء رفض الخوض في هذه التفاصيل على وفق السياسة التي انتهجها وهي سياسة إسدال الستار على الماضي كما أشرنا إليها وبذلك انتهى الموضوع.

ولم تقتصر طروحات نواب الحلة خلال حكومة المدفعي الرابعة على الأمور الداخلية فقط. ففي الجلسة العاشرة التي عقدت في (٦ شباط ١٩٣٨م) رفع نائبا الحلة سلمان البراك وابراهيم الواعظ مع سبعة عشر نائبا آخرين تقريرا إلى رئاسة مجلس النواب، ليفاتح الحكومة البريطانية، على ما يعانيه أبناء فلسطين من تعسف نتيجة الاحتلالين البريطاني والصهيوني وجاء في التقرير:

((نظرا للظروف التي تجتازها فلسطين التي بلغت فيها أعمال الإرهاب والتهديد والاستهانة بنفوس العرب وأرواحهم مبلغا لم يسبق له مثيل من قبل، الأمر الذي لا يتفق ومبادئ الحق والعدالة التي يدعي بها الشعب الانكليزي الحرص عليها ولا يتواءم مع الشعبين البريطاني والعربي من روابط الحلف والصداقة، وبناءا على الصلات الوثيقة التي تربطنا بعرب فلسطين، وتوحد ما بين مشاعرنا ومصالحنا ومصائرنا مما يجعلنا نتأثر لما يجري فيها كما لو كان ذلك جاريا في بلادنا، وحرصا على دوام الصداقة بين الشعبين المتحالفين فانا نقدم تقريرنا هذا راجين من المجلس موافقته على تبليغ الحكومة البريطانية استياء مجلسنا واحتجاجه على ما تقوم به السلطة القائمة في فلسطين من أعمال الإرهاب والتقتيل بالعرب ورجاءه الملح ان تضع الحكومة البريطانية حدا لهذه الأعمال وان تنصف العرب أبناء فلسطين الشرعيين وتمنحهم مطاليبهم العادلة وحقوقهم المشروعة))[١١١].

ومن خلال الاطلاع على ما ورد في هذا التقرير، نرى المشاعر القومية التي يحملها النواب الذين وقعوا عليه، ومطالبتهم الحكومتين العراقية والبريطانية إنصاف عرب فلسطين من الارهابين الانكليزي والصهيوني.

ومن نشاطات نواب الحلة في الفترة موضوعة البحث هو تصويتهم بالإيجاب مع باقي النواب على اللوائح التي تتعلق بعلاقات العراق الخارجية بما فيها العلاقات الدبلوماسية والبروتوكولية وسنتطرق الى بعض منها.

ففي الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥م التي عقدت في (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦) وافق كل نواب الحلة على لائحة قانون تصديق المرافعات المدنية المعقودة بين حكومتي العراق وبريطانيا لسنة ١٩٣٦م[١١٢].

وفي الجلسة ذاتها قدم نائب الحلة سلمان البراك اقتراحا إلى مجلس النواب جاء فيه ((نظرا لوفاة عاهل بريطانيا اقترح توقيف الجلسة خمس دقائق حداده عليه على أن تقوم الرئاسة بتطيير برقية إلى مجلس العموم البريطاني تعزيه بهذا المصاب و أقدم اقتراحي))[١١٣].

وفي الجلسة السادسة والعشرين المنعقدة في(١ شباط ١٩٣٦م) وافق نواب الحلة على قانون تصديق معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين العراق وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٣٤م[١١٤].

وفي الجلسة الخامسة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م المنعقدة في (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨) وافق كل نواب الحلة على قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المرقمة (٥٨) المتعلقة بتحديد السن الأدنى لإشغال الأحداث في السفن الموقع عليها في جنيف[١١٥].

وفي الجلسة السادسة للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م المنعقدة في (٢٢ كانون الثاني ١٩٣٨) وافق كل نواب الحلة على قانون قبول العراق النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة[١١٦].

وفي الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في(٣ آذار ١٩٣٨) وافق كل نواب الحلة على تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران[١١٧].

وفي الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م المنعقدة في (٦ آذار ١٩٣٨م) وافق نواب الحلة على معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران الموقع عليها في طهران في (٢٤ تموز ١٩٣٧م) وفي الجلسة ذاتها وافق كل نواب الحلة على ميثاق سعد آباد الموقع عليه بين العراق وحكومة الأفغان وإمبراطورية إيران وجمهورية تركيا في قصر سعد آباد في طهران في (٥ تموز ١٩٣٧م)[١١٨].

الخاتمة

أعطت مدينة الحلة العديد من الشخصيات التي ساهمت في المجالات المختلفة ومنها الحياة البرلمانية إبان العهد الملكي في العراق، وبإلقاء نظرة على ثنايا البحث نستطيع أن نستنتج الملاحظات الآتية :

١- يمكن القول بشكل عام إن مشاركات نواب الحلة النقاشية في الجانب السياسي كانت قليلة لا تتناسب مع عدد الجلسات التي اشتركوا فيها ولا مع عدد اللوائح التي تم عرضها، وربما يكون مرد ذلك إلى إن معظمهم كان من أصل ريفي زراعي لذا كانت أطروحاتهم الاجتماعية والتي تتعلق بالأرض والماء والزرع أكثر من السياسية.

٢- هناك تفاوت في عدد مشاركات نواب الحلة في مناقشات المجلس النيابي فمنهم من كان نشاطه واضحا ومتميزا بل كان مؤثرا أمثال سلمان البراك الذي كان عضوا في المجلس التأسيسي ثم عضوا في كل الدورات الانتخابية في الفترة موضوعة البحث ممثلا عن لواء الحلة عدا الدورة السابعة، وكذلك عبود لهيمص الذي كانت له طروحات جريئة ومؤثرة تدل على وطنية وعمق ثقافة.بينما نجد البعض الآخر كان قليل النشاط ولم نعثر له على أي طرح داخل المجلس بل إن البعض كان كثير التغيب أمثال عداي الجريان الذي لم يحضر ولا جلسة واحدة من جلسات الدورة الخامسة التي كان عدد جلساتها (عشرون جلسة) بسبب مرضه.

٣- هناك تفاوت في طروحات هؤلاء النواب وآرائهم بشأن القضايا الوطنية وألاحداث الداخلية وعلاقاتها الخارجية، فعلى سبيل المثال إن بعض نواب الحلة من أيد انقلاب بكر صدقي وعدوا قائد الانقلاب بطلا ورمزا وطالبوا بنصب تمثال له، واتهموا ياسين الهاشمي بالفساد وسوء التصرف والانتفاع الشخصي وطالبوا بمصادرة أموالهم، بينما نجد إن نوابا آخرون عدوا انقلاب بكر صدقي غير شرعي لأنه جاء إلى الحكم عن طريق القوة المسلحة.

٤- حث بواب الحلة على توسيع الجيش العراقي وتطويره، كما طالب البعض منهم بسن قانون التجنيد الإلزامي وحثوا أبناء الشعب العراقي على تطبيقه لأنهم عدوا الجندية والدفاع عن الأوطان هو الدفاع عن الشرف والكرامة.

٥- من الملاحظ إن معظم نواب الحلة خلال فترة البحث لم ينضموا إلى الأحزاب السياسية بل إن معظمهم قد هاجم الأحزاب لا سيما الحزب الشيوعي، كما إنهم لم يدخلوا في المعارضة ضد الحكومة وغالبا ما كانوا من مؤيدي الحكومات والسائرين في ركابها.

٦- أكد معظم نواب الحلة على الوحدة الوطنية ونبذ التفرقة مهما كان فعلها ديني أو قومي او مناطقي، وكانوا يدافعون ويطالبون بالإصلاح عن كل مناطق العراق.

٧- اكد معظم نواب الحلة على التقارب العربي وباركوا كل الخطوات التي اتخذتها الحكومات العراقية الرامية إلى تعزيز الأخوة العربية وحثوا على عقد اتفاقيات أخوة بين العراق والأقطار العربية، وكانوا من المدافعين والداعمين لأبناء الشعب الفلسطيني.

الهوامش

١- للمزيد من التفاصيل عن السلطان عبد الحميد الثاني ينظر، محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دمشق، ٢٠٠٤.

٢- للمزيد من التفاصيل عن مجلس المبعوثان، ينظر، عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان، ١٩٠٨-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٨٩م.

٣- جريدة الزوراء، بغداد، العدد ١١٦، ١٣ مايس ١٩٠٣م.

٤- A.ssab, Arab Federalist of ottoman Empire, Amsterdam, 1958, P216.

٥- Robert Deverecot, The Ottomans, N3 Tituinol Period, Balimor, The Johns Hopkinson press, 1963, P235.

٦-ساطع ألحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠، ص[٦٤].

٧-محمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ط٢، دمشق، ١٩٧١، ص[٧٧]؛ فيصل محمد الارحيم، تطورات العراق تحت حكم الاتحاديين، ١٩٠٨-١٩١٤، الموصل، ١٩٧٥، ص[١٤٤].

٨-جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الاسدي، واحسان عباس، ط٧، بيروت، ١٩٨٤، ص[١٧٥].

٩-جريدة صدى بابل، بغداد، العدد ١٩٠، ٩ آب ١٩١٢.

١٠- تولى محمد رشاد، الخلافة والسلطة العثمانية، بعنوان السلطان محمد الخامس بعد إقالة السلطان عبد الحميد الثاني في ١٤ نيسان ١٩١٩. ينظر: محمد مصطفى الهلالي، المصدر السابق، ص[٢٠٨].

١١-للمزيد من التفاصيل عن النواب الذين مثلوا العراق في مجلس المبعوثان في الدورتين الثانية والثالثة. ينظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد، ١٩٥٦، عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق.

١٢-جريدة العرب، بغداد، العدد ١٧١، ١٧ شباط ١٩١٩.

١٣-للمزيد من المعلومات عن التغلغل البريطاني في العراق قبل الحرب العالمية الأولى. ينظر ، عبد العزيز نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق، ١٦٠٠-١٩١٤، القاهرة، د.ت ، ص[١٩٦].

Cohen, S.A, British Policy in Mesopotamis, 1903 - 1918 , London, 1976, P7.

١٤- للمزيد من التفاصيل عن العمليات العسكرية البريطانية واحتلال العراق ينظر: محمد أمين العمري، تاريخ حرب العراق، ١٩١٤-١٩١٨، بغداد، ١٩٣٥؛ شكري محمود نديم، حرب العراق، ١٩١٤ - ١٩١٨، ط٨، بغداد، ١٩٧٥.

١٥-عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، ١٩١٧، ص[٣٥].

١٦-عبد الامير العكام، الحكة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، النجف الأشرف، ١٩٧٥، ص٢٣٠.

١٧-حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٩٠، ص١٨١.

١٨- جعفر الشيخ باقر آل محيون، ماضي النجف وحاضرها، ج١، النجف، ١٩٥٨، ص[٢٥٨].

١٩-المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص[٣٨٨]؛ وللمزيد من التفاصيل عن المس بيل ونشاطها في العراق، ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، تقديم: صادق السوداني، بغداد، ٢٠٠٣.

٢٠-عبد الرزاق آل وهاب، كربلاء في التاريخ، ط٣، صيدا، لبنان، ١٩٥٨، ص[٤٤]؛ وللمزيد من المعلومات عن الشيخ محمد تقي الشيرازي، ينظر: علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره في السياسة في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق، ١٩١٨-١٩٢٠، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٥.

٢١- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق، ١٩٢٥-١٩٤٦، وموقف جماعة الاهالي منها، بغداد، ١٩٨٣، ص[٩٧].

٢٢- وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية، لحركة القومية العربية (الاشتراكية) في العراق، بيروت، ١٩٨٤، ص[٤٩].

٢٣-علاء عباس نعمة، المصدر السابق، ص[٩٦].

٢٤-يوسف كركوش، تاريخ الحلة، القسم الاول، النجف، ١٩٦٥، ص[١٧٤].

٢٥-المس بيل، المصدر السابق، ص[٤٤٤].

٢٦-جريدة الاوقات البغدادية، العدد ٢٠٣، ٢٤ آب ١٩٢١.

٢٧-جورج لتشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، ج٢، بغداد، ١٩٦٤، ص[١١].

٢٨- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، ١٩٤٩، ص[٣٠].

٢٩- علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق، ١٩٢١ – ١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص[١٣٠]؛ وللمزيد من التفاصيل عن المجلس التأسيسي، ينظر: محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢، بغداد، ١٩٨٩.

٣٠- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص[١٧٧].

٣١- جريدة العراق، العدد٩٥٧، في ٩ تموز ١٩٢٣؛ وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ودوره السياسي والفكري في العراق، ١٩٤٦–١٩٧٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة القادسية، ٢٠٠٧، ص[٦٣].

٣٢- محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج٢، ص[٣١٠].

٣٣- للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن علي السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط، ١٩٢٤–١٩٤١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة، ١٩٩٥.

٣٤- محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج٢، ص[٣٠٩].

٣٥- المصدر نفسه.

٣٦- أحمد عبد الصاحب الناجي، الحياة الاجتماعية في لواء الحلة خلال مرحلة الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – الجامعة الحرة في هولندا، ١٠٠٨، ص[١١٣].

٣٧- د.ك.و، ملفات البلاط، كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٦٥٤، في ٤آب ١٩٣٢، الى متصرفيات الحلة والديوانية وكربلاء.

٣٨- د.ك.و، ملفات البلاط، كتاب متصرفية الحلة الرقم س/٩٢١٣، في ١ أيلول ١٩٣٢، الى وزارة الداخلية.

٣٩- احمد عبد الصاحب ناجي، المصدر السابق، ص ص[١١٦-١١٧].

٤٠- للمزيد من التفاصيل ينظر، حسين جميل، المصدر السابق.

٤١- مجيد خدوري، المصدر السابق، ص[١٧٤].

٤٢- م.م.ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة رقم (١) في ١٦ تموز ١٩٢٥، ص[٤].

٤٣- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٢٨، الجلسة رقم (١) في ١٩ مايس ١٩٢٨، ص[٣].

٤٤- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٣٠، الجلسة رقم (١) في ١ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص[٤].

٤٥- احمد عبد الصاحب الناجي، المصدر السابق، ص[١١٤].

٤٦- م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة رقم (١)، في ١٨ آذار ١٩٣٤، ص[٢].

٤٧- م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة رقم (١)، في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤، ص[٣].

٤٨- م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٣٥، جلسة رقم (١)، في ٨ آب ١٩٣٥، ص[٤].

٤٩- م.م.ن، الدورة الانتخابية السابعة' الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١)، في ٢٧ شباط ١٩٣٧، ص[٣].

٥٠- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١)، في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧، ص[٢].

٥١-للمزيد من التفاصيل عن مقتل الملك غازي وما تلاها من أحداث ينظر، رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، بغداد، ١٩٨٥، لطفي جعفر قرح، الملك غازي ودوره في سياسة العراق، في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٢ – ١٩٣٩، بغداد، ١٩٨٧.

٥٢-م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة رقم (١)، في ١٣ حزيران ١٩٣٩، ص٣.

٥٣-ينظر ، م.م.ن ،الدورة الانتخابية الخامسة ،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٤ بكل جلساته.

٥٤-المصدر نفسه،الجلسة رقم (١) في (٢٩كانون أول ١٩٣٤)، ص٢٠.

٥٥-المصدر نفسه،الجلسة رقم (١٦) في (٢٥ شباط ١٩٣٥)، ص١٤١.

٥٦-تأسس الجيش العراقي في (٦ كانون ثاني ١٩٢١) من الجنود المتطوعين فقط.وقد وقفت السلطات البريطانية حائلا دون تحقيق تنفيذ قانون (التجنيد الإلزامي)، لأنها لا تريد للجيش العراقي أن يكون جيشا عقائديا وطنيا قويا، ولكن بفضل المخلصين من الضباط والسياسيين والمثقفين، تم إقرار (التجنيد الإلزامي) عام ١٩٣٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره الوطني من (١٩٢١- ١٩٤١) بغداد، ١٩٨٢.

٥٧-م،م،ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة رقم (٢) في ١٦ آذار ١٩٣٣، ص١١.

٥٨-م،م،ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (٢) في (١٣ آب١٩١٥)، ص١٥.

٥٩-المصدر نفسه ، الجلسة رقم (٤) ، في (٢٠ آب ١٩٣٥)، ص٣٨.

٦٠-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤، ط٧، بغداد، ١٩٨٨، ص١٨٠.

* ،م،ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (٩) في ٤ ايلول ١٩٣٥، ص١٢٧.

٦١-المصدر نفسه.

٦٢-المصدر نفسه ، ص ١٢٩.

٦٣-د.ك.و، ملفات البلاط، كتاب وزارة الداخلية المرقم ٦٤٢ في (٣ نيسان ١٩٣٥)، نقلا عن عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٩١.

٦٤-قتل الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة زوبع، (الكولنيل) لجمن وهو من المع قادة الجيش البريطاني في العراق في منطقة خان النقطة، بين بغداد والفلوجة في (١٢آب ١٩٢٠) وكان مقتله إيذانا بالثورة التي اندلع لهيبها من الفلوجة إلى عانة، وقد حكمت السلطات البريطانية على الشيخ ضاري واثنين من أولاده غيابيا بالإعدام. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص١٧٤-١٧٥.

٦٥-م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥،الجلسة رقم (٩) ، في (٤ أيلول ١٩٣٥)، ص١٣٠.

٦٦- المصدر نفسه.

٦٧-المصدر نفسه، ص١٣١.

٦٨-المصدر نفسه، ص١٣٢.

٦٩-المصدر نفسه ، ص ص١٣٣-١٣٤؛ عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ص٩٠.

٧٠-م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (١٦) في (٦ كانون ثاني ١٩٣٦)، ص٢٠٧.

٧١-المصدر نفسه.

٧٢-المصدر نفسه ، ص٢٠٨.

٧٣-المصدر نفسه.

٧٤-بلغ نفوس العراق في الفترة التي يتحدث فيها السعدي ،أي عام ١٩٣٦ بحدود (٣٦٠٠٠٠٠). ينظر: خطاب صكار العاني، نور البرازي، جغرافية العراق، بغداد، ١٩٧٩، ص٩٤.

٧٥-م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (١٦) في (٦كانون ثاني ١٩٣٦)، ص٢٠٩.

٧٦-المصدر نفسه.

٧٧-المصدر نفسه ، الجلسة رقم (٥٢) في (٩نيسان ١٩٣٦).

٧٨-للمزيد من التفاصيل عن انقلاب بكر صدقي ينظر: صفاء المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣.

٧٩-للمزيد من التفاصيل ينظر: حازم المفتي، العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، ١٩٩٠.

٨٠-م.م.ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١) في ٢٧ شباط ١٩٣٧، ص٣.

٨١-النواب الذين اشتركوا مع نائب الحلة في الاقتراح هم محمد امين الجرجفجي ونوري الاورفلي وعيسى طه ومحمد حديد ومكي جميل وسلمان الشيخ داود وذيبان الغبان وعبد الجبار الملاك وعزيز شريف ونعمة المنصور وفارس الزيباري واحمد عارف قفطان.

٨٢-م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (٢)في (٦آذار ١٩٣٧)، ص١٢.

٨٣-الذين شاركوا في تقديم الاقتراح إضافة إلى مخيف الكتاب ،كل من تكليف المبدر وخميس الضاري وروفائيل بطي ومظهر الصكب واحمد عارف قفطان ومكي الجميل وعبد القادر الطالب وحامد الجاف وفرهود الفندي.

٨٤-م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١٠) في (٢٨ نيسان ١٩٣٨)، ص١٣٥.

٨٥-م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١١) في (١ آيار ١٩٣٧)، ص ص١٥١-١٥٣.

٨٦-للمزيد من التفاصيل ينظر: حازم المفتي، المصدر السابق، صفاء المبارك، المصدر السابق.

٨٧-م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١٠) في (٢٨ نيسان ١٩٣٧)، ص١٤٤.

* المصدر نفسه، الجلسة رقم (١١) في (١آيار ١٩٣٧)، ص١٤٨.

٨٨-المصدر نفسه، الجلسة رقم (١٢) في (٨ آيار ١٩٣٧)، ص١٥٦.

٨٩-المصدر نفسه.

٩٠-المصدر نفسه، الجلسة رقم (١٥) في (١٧ آيار ١٩٣٧)، ص١٧٨.

٩١-المصدر نفسه.

٩٢-المصدر نفسه، الجلسة رقم (٣١) في (٢١ حزيران ١٩٣٧)، ص٤٥٥.

٩٣-المصدر نفسه.

٩٤-م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (٢) في (٩كانون اول ١٩٣٧)، ص٩.

٩٥-المصدر نفسه.

٩٦-المصدر نفسه ، ص١٠.

٩٧- المصدر نفسه ، ص١١.

٩٨- المصدر نفسه، ص١٢.

٩٩- المصدر نفسه.

١٠٠- المصدر نفسه ، ص١٣.

١٠١- المصدر نفسه.

١٠٢- المصدر نفسه.

١٠٣- المصدر نفسه.

١٠٤- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (٣٦) في (١ آيار ١٩٣٨)، ص٤٩٠.

١٠٥- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (١٠) في (٦ شباط ١٩٣٨)، ص١١٩.

١٠٦- المصدر نفسه.

١٠٧- لمعرفة تفاصيل الاتهامات التي وجهتها جريدة الزمان لأعضاء الوزارة الهاشمية ينظر: الزمان، العدد ١٦٢ في (١٢ آذار ١٩٣٨).

١٠٨- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (٢١) في (٢٢ آذار ١٩٣٨)، ص٢٠٨.

١٠٩- المصدر نفسه ، ص٢١٤.

١١٠- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (١٠) في (٦ شباط ١٩٣٨)، ص١٢٣.

١١١- م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (٢٤) في (٢٥ كانون ثاني ١٩٣٦)، ص٣٧٣.

١١٢- المصدر نفسه ، ص٣٥٩.

١١٣- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (٢٦) في (١ شباط ١٩٣٦)، ص٢٠٦.

١١٤- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (٥) في (١٣ كانون ثاني ١٩٣٨)، ص٥٨.

١١٥- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (٦) في (٢٢كانون ثاني ١٩٥٨)، ص٧١.

١١٦- المصدر نفسه ، الجلسة رقم (١٦) في (٣ آذار ١٩٣٨)، ص١٨٢.

١١٧-المصدر نفسه، الجلسة رقم (١٧) ،في (٦ آذار ١٩٣٨)، ص١٨٥.